S/PV.7803

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٨٠٣**

الثلاثاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سيك	(السنغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	الصين	السيد وو هاي تو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	نيوزيلندا	السيدة شوالغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كوليمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/911)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1636729 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/911)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو فالي دي أليدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2013/646)، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الرابع والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): في ملاحظاتي اليوم، أود أن أتكلم عن اتجاهين ناميين بالتوازي في البوسنة والهرسك، أحدهما إيجابي والآخر سلبي للغاية.

بادئ ذي بدء، أدت سياسة يد العون الممدودة إلى البوسنة والهرسك من جانب الاتحاد الأوروبي إلى إحراز مزيد من التقدم بتكييف اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، والاتفاق أخيرا على آلية تنسيق محلية للاتحاد الأوروبي. واستمرت السلطات على مستوى الدولة والكيانين كذلك في إحراز بعض التقدم بشأن الإصلاحات الاقتصادية. وعقب هذه الخطوات، دعا مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي المفوضية الأوروبية، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، إلى تقديم رأي بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو تطور بالغ الأهمية بحق.

والبوسنة والهرسك ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، وليست حتى مرشحة بعد، لكنها اتخذت قرارا بشأن مستقبلها. لقد اتخذت قرارا بشأن الاتجاه الذي تسلكه. وهذا القرار تؤيده بصدق أغلبية كبيرة من الشعب.

وثمة تطور إيجابي آخر حدث في حزيران/يونيه تمثل في نشر أول تعداد للسكان بعد انتهاء الحرب، وهو أداة أساسية للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي. وفي حين أن الجدل حول التعداد السكاني أثار حفيظة البيئة السياسية، فقد ازدادت التوترات بشكل كبير، أولا مع قرار الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في تموز/يوليه بإجراء استفتاء على الكيان، في تحد لقرار سابق صادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ثم مع الاجراء الفعلي للاستفتاء في أيلول/سبتمبر، في انتهاك مباشر لقرار ثان بتعليق الاستفتاء حتى يمكن للمحكمة أن تبت في المنازعات المتعلقة بدستوريته.

ودستور البوسنة والهرسك، وهو يشكل أيضا المرفق ٤ لاتفاق السلام، ينص صراحة على أن قرارات المحكمة

الدستورية، كما هو الحال في بلداننا، هي قرارات نهائية وملزمة، وأن الكيانات ملزمة بالامتثال للقرارات الصادرة عن سلطات الدولة. لهذا السبب، أعتبر أن الاستفتاء الذي جرى في ٢٥ أيلول/سبتمبر يمثّل انتهاكا صارخا لاتفاق السلام وسيادة القانون. وهو جرى في انتهاك لقرارات المحكمة، بما في ذلك الأمر المباشر بتعليق الاستفتاء.

والدور الدبلوماسي الإيجابي الذي اضطلعت به الجارتان صربيا وكرواتيا خلال الأزمة جدير بالذكر. إذ رفض رئيس الوزراء الصربي ألكسندر فوتشيتش دعم الاستفتاء – فعل ذلك علنا مرتين – بينما شجبه رئيس الوزراء المعين في كرواتيا أندري بلينكوفيتش شجبا مطلقا.

وبهذه الخطوة غير المسبوقة، رأت سلطات جمهورية صربسكا أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بقرارات المحكمة الدستورية التي لا توافق عليها، وانسحبت فعليا من النظام القضائي في البلد. فعلى سبيل المثال، صرح الرئيس لوسائط الإعلام أنه سوف يأمر أيضا مؤسسات جمهورية صربسكا بعدم الامتثال لقرار نهائي من مؤسسة أخرى، محكمة البوسنة والهرسك، في قضية تتعلق بملكية الممتلكات العسكرية. وبالمثل، رفض الرئيس علنا استدعاءه للتصريح أمام مدعي عام الدولة بشأن الاستفتاء.

وبالإضافة إلى كون استفتاء أيلول/سبتمبر يشكل تحديا أساسيا لسيادة الدولة، والنظام الدستوري، وسيادة القانون، ينبغي النظر إليه في سياق سياسة طويلة الأمد للحزب الحاكم في جمهورية صربسكا، ورئيسها على وجه الخصوص، تقضي برفض سلطة المؤسسات الحكومية المشتركة، والدعوة علنا إلى انحلال البوسنة والهرسك. وفي البيانات العلنية التي صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عن رئيس جمهورية صربسكا ومسؤولين آخرين من حزبه، فقد ربطوا بوضوح بين الاستفتاء والانفصال المحتمل في المستقبل، واصفين ذلك بالخطوة الأولى من سلسلة خطوات، ربما تشمل استفتاءات ضد مؤسسات الدولة أو منظمة حلف شمال الأطلسي، ومركز جمهورية صربسكا، والاستقلال. هل نسمح بتحركات مماثلة لصالح الانفصال في بلداننا؟

ومع ذلك، شهدنا في الأسابيع الأخيرة تطورا مذهلا آخر في جمهورية صربسكا، تمثل في خطوة اتخذتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ورئيسها نديليكو كوبريلوفيتش، وهي تقضي بتكريم عدد من مجرمي الحرب المدانين، بمن فيهم رادوفان كاراديتش، الذي حكمت عليه محكمة الأمم المتحدة منذ اللحظة الأولى بالسجن ٤٠ عاما لارتكابه الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب. وقد شكّل ذلك قلقا بالغا للناجين من التطهير العرقي وعديدين آخرين. وهذا الاجراء الذي يكرّم ويمجّد رسميا مجرمي الحرب الذين صدرت ضدهم أحكام من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث والمتحضر. فالذين يطرحون فكرة تكريم مجرمي الحرب المدانين دوليا، والذين يمجّدون بالتالي الإبادة الجماعية هم، بالنسبة إليّ، الرعاع من الناس الذين يعيشون خارج مدار المجتمع المتحضر. وهم لا ينتمون إليه بعد الآن. إنهم يقفون على الجانب الخطأ من التاريخ.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى مواطنو البوسنة والهرسك بأصواتهم في سادس انتخابات محلية تجري في البلد منذ الحرب. والمؤسف أن الأطراف التي ركزت على الخطاب الاستقطابي والانقسام العرقي حققت أكبر المكاسب في صناديق الاقتراع. وفي حين جرت الانتخابات في جو سلمي إلى حد كبير، فقد أدّت المخالفات والقلاقل الانتخابية التي حصلت في بلدة ستولاك الجنوبية إلى تعليق التصويت الذي يلزم إعادته في أسرع وقت ممكن.

وفي سريبرينيتسا، مكان الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٥، على النحو الذي أكدته اثنتان من محاكم الأمم المتحدة، لا تزال الاعتراضات القانونية تسود وسائط الإعلام. لذلك، من الأهمية القصوى بمكان أن يكون عمدة سريبرينيتسا هو العمدة الذي يعمل لصالح جميع مواطني البلدة. وفي موستار، لم يتمكن المواطنون مرة أخرى من المشاركة في الانتخابات بسبب فشل الأحزاب السياسية في التوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات اللازمة لقانون الانتخاب. وحقيقة أن مواطني موستار لم ينتخبوا ممثلين محليين منذ عام ٢٠٠٨ تشكل وصمة على جبين الديمقراطية، ودليلا آخر على كيفية تدهور سيادة القانون بشكل متواصل. ومما يفاقم من هذه الصعوبات السياسية أن بعض أبرز القادة الكروات دأبوا على تأييدهم باستمرار لإجراء تغييرات إقليمية داخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، داعين إلى إنشاء فيديرالية أو إنشاء كيان ثالث، الأمر الذي لا يساعد البيئة السياسية عموما.

وكما ذكرت من قبل، نحن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن ننظر بصدق في اتجاهين متوازيين قائمين في البوسنة والهرسك. الاتجاه الأول هو خطوة من خطوات إيجابية اتخذها الحكومة في البوسنة والهرسك نحو تحقيق الإصلاحات الرامية إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي – الذي أؤيده تأييدا صادقا – وتُوّجت بحقيقة هامة حقا مفادها أن البوسنة والهرسك اتخذت الآن خطوة حاسمة صوب الترشح إلى الاتحاد الأوروبي. إنه عمل تاريخي حقا يحدث مرة واحدة في العمر. وهذا الاتجاه الإيجابي لا يمكن إنكاره، وأعتقد أنّ من واجبنا جميعا نحن المجتمعين هنا اليوم أن نحتضنه تماما.

بيد أن الاتجاه الثاني يتمثل في ميل بعض الجهات السياسية الفاعلة نحو العودة إلى المخططات التقسيمية والمدمرة التابعة للماضي، ونحو العودة في حالة الاستفتاء في جمهورية صربسكا إلى التأكيد أنه لا اتفاق دايتون للسلام ولا دستور البوسنة والهرسك يمكنهما أن يحدّا من الإجراءات التي تتخذها. ومع هذا الاستفتاء، أعتقد أننا بحاجة كمجتمع دولي إلى أن نسأل أنفسنا كم من الوقت يمكن لهاتين الديناميتين أن تستمرا قبل أن تقوى الدينامية الثانية على الأولى. أو بعبارة أخرى، هل يمكننا القبول بأن يعمل بعض قادة البلد للاندماج في الاتحاد الأوروبي والتفكك الداخلي للبلد في الوقت نفسه؟ هل يمكننا القبول بأن يتكلم البعض عن القيم الأوروبية بينما يمجّدون في الوقت نفسه مجرمي الحرب والإبادة الجماعية؟

وبغية المضي قدما، أعتقد أن الجواب بالنسبة إلينا كمجتمع دولي هو توجيه رسالة قوية إلى السلطات والقادة في البوسنة والهرسك الذين يرفضون علنا سيادة القانون ويسعون إلى نكء جراح الماضي مما يؤدي إلى عدم تحقيق الازدهار لأنصارهم أو التكامل مع الهياكل الأوروبية – الأطلسية، إنما سيؤدي بهم ذلك إلى العزلة. وعلى قادة البوسنة والهرسك أن يجددوا – بمساعدة وإرشاد المجتمع الدولي – الالتزام بجعل البوسنة والهرسك بلدا مسالما ومستقرا وفعالا ومتعدد الأعراق، ومندمجا اندماجا كاملا في الهياكل الأوروبية على نحو لا رجعة فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيتركو على إحاطته الإعلامية.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/935، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالسيد إنزكو في مجلس الأمن وبتوجيه الشكر له على تقريره (S/2016/911، المرفق) وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها توا. وبصفته ممثلا ساميا، فإنه يحظى بدعم المملكة المتحدة الكامل والمتواصل في جهوده الرامية إلى مساعدة السلطات البوسنية في التغلب على التحديات التي تواجهها.

ترحب المملكة المتحدة، بوصفها القائمة على صياغة الوثائق المتعلقة بمنطقة غرب البلقان في هذا الشهر، ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) اليوم بالإجماع. إن الردع والأمن اللذين توفرهما عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي أساسيان خلال هذه الفترة للإصلاح في البوسنة والهرسك.

ويبعث إظهار الدعم الموحد لمواصلة المهمة برسالة واضحة إلى شعب البوسنة والهرسك وزعمائه، تعبر عن التزام المجلس باستقرار البلد وأمنه وسلامته الإقليمية. وتأتي هذه الرسالة في توقيت هام. فقد كانت الأشهر ال ١٢ الماضية حافلة بالأحداث على صعيد الإصلاح ومستقبل البلد في الاتحاد الأوروبي وعلى صعيد الاضطرابات السياسية واستمرار الخطاب الباعث على الفرقة، وللأسف، التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

ورأينا ذلك على نحو بالغ الوضوح في قرار سلطات جمهورية صربسكا بإجراء استفتاء في أيلول/سبتمبر في انتهاك واضح لحكم المحكمة الدستورية. ولم يكن ذلك القرار في جوهره يتعلق بيوم وطني. بل كان تحديا مباشرا لجزء لا يتجزأ من الاتفاق الإطاري. وعلى النحو المبين في المرفق ٤، فإن المحكمة الدستورية حاسمة الأهمية في لتنفيذ الاتفاق وكذلك على النحو المبين في المرفق ٤، فإن أحكام المحكمة نهائية وملزمة. ولذلك عندما يتم تجاهل حكم لها، فإن ذلك يمثل تهديدا لشرعية مؤسسات دايتون. وهذه الهجمات غير مقبولة وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار وأنا أدينها بشدة في هذه القاعة اليوم.

لكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن التحدي الذي يشكله الاستفتاء تجاوز كثيرا الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري. فقد أثار مشاعر شر وانقسام لم نرها أو نسمع بها منذ سنوات عديدة، ولكنها تعتمل بوضوح تحت السطح. وجعل الناس يستخدمون كلمات الحرب والكراهية والانقسام التي لا مكان لها في البوسنة والهرسك. ولذلك، أدعو القادة السياسيين من جميع الجهات ومن كل الأطراف إلى الامتناع عن هذه النعرة القومية المشجعة للانقسام. فهي لا تؤدي إلا إلى صرف الانتباه عن القضايا الحقيقية، حيث تشتد الحاجة إلى إحراز تقدم.

ولنأخذ موستار على سبيل المثال: فمنذ أكثر من ثماني سنوات، لم يتمكن سكان تلك البلدة من انتخاب ممثليهم. وبدلاً من ذلك، ظلوا في حالة جمود حيث أدى الانقسام إلى تعطيل إحراز تقدم. فلندعو جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى اتفاق لإتاحة إجراء الانتخابات. وآمل أيضا أن تقوم السلطات بسرعة بحل المسائل في ستولاتس بغية السماح بإجراء الانتخابات، التي لم يتسن عقدها هناك، في أقرب وقت ممكن. وفي أماكن أخرى، نأمل أن يعمل رئيس البلدية الجديد

عقب الانتخابات في سريبرينيتسا لصالح جميع الطوائف. ومن المهم للغاية أن نرى تجديد التركيز على المصالحة والاقتصاد المحلي حتى يتمكن جميع المواطنين من التطلع إلى المستقبل في تلك البلدية. وعلى الرغم من جميع التحديات خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، قام قادة البلد أيضا بإصلاحات تهدف إلى الابتعاد عن الشعارات الرنانة والانقسام. فقد طلبت البوسنة والهرسك رسميا في شباط/فبراير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفي أيلول/سبتمبر شهدنا جميع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وعددهم ٢٨ وزيرا يوافقون على تكليف المفوضية باستعراض طلب العضوية. وهذه خطوات هامة إلى الأمام.

ويجب علينا جميعا أن نرحب بالتقدم المحرز بشأن خطة الإصلاح. فهو يظهر ما يستطيع أن يحققه الزعماء البوسنيون عندما يعملون معا. ولنشجع جميعا قيادة البوسنة والهرسك على مواصلة إحراز تقدم بشأن تلك الخطة حتى يتمكن جميع المواطنين من الاستفادة من الازدهار والأمن اللذين سيوفرهما الاندماج في الفضاء الأوروبي – الأطلسي. وفي ذلك المسعى، فإنهم لن يجدوا نصيرا أقوى من المملكة المتحدة.

ولكن من أجل إحراز تقدم، يجب بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بتسجيل الممتلكات الدفاعية، وهو أمر مطلوب لتفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي ولإحراز تقدم بشأن خطة عمل ٢+٥. ولكن إلى أن تؤتي تلك الجهود ثمارها، لا نزال ملتزمين بالدور المتواصل للممثل السامي ومكتبه.

إن السيد إنزكو ما زال يحظى بدعمنا الكامل بوصفه صاحب الكلمة الأخيرة في الميدان فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام والذي يشمل دعم استخدام سلطات بون المخولة له، إن تطلب الأمر. وذلك لأنه بصفته الممثل السامي، وبالتعاون مع عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، يضطلع بدور حيوي في البوسنة والهرسك إلى أن يترسخ الاستقرار والأمن.

السيد مصطفى (مصر): يطيب لي، في بداية حديثي، أن أتوجه بخالص الشكر إلى فالنتين إنزكو الممثل السامي على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن تقريره الأخير عن تنفيذ اتفاق السلام في جمهورية البوسنة والهرسك. وتؤكد مصر على دعمها الكامل لسيادتكم، السيد الممثل السامي، في تنفيذ الولاية المناطة بكم.

ترحب مصر بالتطورات السياسية الإيجابية التي شهدتها البوسنة والهرسك خلال الفترة الماضية، ولا سيما موافقة الاتحاد الأوروبي على الطلب الرسمي المقدم من السلطات البوسنية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهو ما يؤشر على إصرار الحكومة البوسنية على المضي قدما نحو تنفيذ الإصلاحات اللازمة بهدف تحقيق التكامل مع المؤسسات الأوروبية – الأطلسية وبما يعزز من استقرار البلد ويدفع جهود التنمية الشاملة التي يرنو إليها شعب البوسنة والهرسك.

إلا أن مصر تعرب، في ذات الوقت، عن قلقها الشديد إزاء ما ورد في التقرير بشأن تدهور المناخ السياسي العام في البوسنة والهرسك، ولا سيما في أعقاب قرار الكيان الصربي، جمهورية صربسكا، بتنظيم استفتاء بشأن الاحتفاء بيوم جمهورية صربسكا بالمخالفة لحكمين صادرين عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وهو ما وصفه الممثل السامي، في تقريره (S/2016/911، المرفق) وفي إحاطته الإعلامية اليوم، بأنه يمثل انتهاكا جسيما من قبل الكيان الصربي لالتزاماته وفقا للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ولدستور البلد، فضلا عن تلويح مسؤول في كيان صرب البوسنة بإمكانية تنظيم المزيد من الاستفتاءات بما في ذلك حول وضع الإقليم.

إن إصرار مسؤولي الكيان الصربي على عدم احترام أحكام القضاء بصفة عامة يؤشر إلى الفشل في تطبيق حكم القانون ويؤثر دون شك على تماسك البوسنة والهرسك.

وقد صاحب ذلك إطلاق دعوات ونعرات من قبل بعض الأحزاب والأطراف السياسية في الكيان الصربي بانفصال الكيان عن جمهورية البوسنة والهرسك، فضلا عن قيام بعض القادة الآخرين بإطلاق دعوات لإعادة ترسيم الحدود الداخلية للجمهورية، الأمر الذي يمثل تهديدا خطيرا للسيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وللعملية السلمية برمتها في البلد.

وقد تنسحب تداعياتها ليس فقط على البوسنة وحدها، ولكن على منطقة البلقان ككل. ومن هنا فإننا ندعو جميع القادة السياسيين إلى إعلاء المصلحة المشتركة لشعب البوسنة على المصالح السياسية والعرقية الضيقة التي تقوض من فرص التقدم والاستقرار.

وفي هذا الإطار، تؤكد مصر على أن استمرار تلك التحديات دون معالجة جادة في إطار توافقي شامل بين جميع الأطراف السياسية في البوسنة، من شأنه أن يقوض من الإنجازات التي تم تحقيقها على الصعيد السياسي منذ توقيع اتفاق دايتون. والذي يظل المرجعية الثابتة لإحلال السلام بالمنطقة، والسبيل الوحيد لضمان الاستقرار بها. وتشدد مصر في هذا الإطار، على ضرورة احترام سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها. وكذا احترام دستورها الوطني وجميع الأحكام الصادرة عن سلطتها القضائية من قبل جميع الإطراف.

كما تعاود مصر التأكيد على دعمها الكامل لجهود حكومة البوسنة في مواجهة خطر الإرهاب. واستعدادنا لتقديم كافة أشكال الدعم لمواجهة التيارات الفكرية المنحرفة والمتطرفة، خاصة فيما يتعلق بمحاربة الخطاب الديني العنيف، وتصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة.

وختاما، تؤكد مصر مجددا على أهمية تكثيف الجهود لتنفيذ خطة ٥ + ٢ تنفيذا كاملا، وعلى العمل الجاد من قبل أبناء البوسنة والهرسك أنفسهم على تأكيد مفاهيم التعايش الاجتماعي والتوافق السياسي فيما بينهم، والاستمرار في المضي قدما في طريق السلام، وهو العمل الذي يجب أن يتزامن مع دعم دولي وإقليمي مخلص لتلك الجهود، وشكرا.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي إنزكو على خدمته في تمثيل المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك وعلى قيادته لمكتب الممثل السامي.

ترحب الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) بالإجماع. ومن بين أحكام القرار أنه يأذن بتمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي ووجود منظمة حلف شمال الأطلسي بموجب الفصل السابع لمدة سنة إضافية. ويؤكد من جديد أن الممثل السامي هو السلطة النهائية في تفسير الجوانب المدنية من اتفاق دايتون، ويؤكد مجددا أن أي تعديلات على دستور البوسنة والهرسك يجب أن تتم وفقا لإجراءات التعديل الواردة فيه. والقرار يدل على وحدة مجلس الأمن في دعمه للاتفاقات التي تم التوصل إليها في دايتون، وعلى سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، فضلا عن تقديم الدعم لأولئك الذين يسعون إلى حماية هذه الحقوق الأساسية، بمن فيهم الممثل السامي إنزكو.

ولئن كان دور الممثل السامي محوريا دائما، فقد اتسم بأهمية خاصة في هذه السنة، حيث عملت بعض العناصر ضد الوحدة التي سعت البوسنة والهرسك جاهدة إلى تحقيقها خلال السنوات العشرين الماضية. وتوضّح إحاطته الإعلامية اليوم لماذا ينبغي أن يظل المجلس متيقظا لأولئك الذين يسعون إلى تقويض النظام الدستوري في البوسنة والهرسك. وقد أوضح قرار جمهورية صربسكا بعقد استفتاء في أيلول/سبتمبر، في انتهاك لأمر المحكمة الدستورية، أن رئيس جمهورية صربسكا دوديك والسياسيين الآخرين يحاولون باستمرار تقويض اختصاصات مؤسسات الدولة. وكما أبرز الممثل السامي في

تقريره (S/2016/911، المرفق)، فإن رفض جمهورية صربسكا المباشر للمحكمة الدستورية يعني أنها اختارت الانسحاب فعلا من النظام القضائي، ومن الدولة، وبالتالي رفضت أساسا سيادة البوسنة والهرسك. وكما يمضي الممثل السامي في التقرير، ينظر المراقبون إلى الاستفتاء على الجانبين على أنه مقدمة محتملة لاستفتاء بشأن الوضع القانوني لجمهورية صربسكا. وهذه الزعزعة الهادفة للاستقرار هي أمر غير مقبول وتهدد بإرسال البلد نحو مسار خطير.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى اليوم الذي تلبي فيه البوسنة والهرسك الأهداف والشروط التي حددها مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي، وإلى اليوم الذي نستطيع القول فيه بثقة مطلقة أن البوسنة والهرسك قد توصلت إلى الامتثال التام لاتفاق دايتون وأصبحت دولة سلمية لها مقومات البقاء، وتسلك مسار الاندماج الأوروبي بصورة لا يمكن الرجوع عنها. ولكن ذلك اليوم لم يصل بعد – تأخر، جزئيا، لأن الخطاب الانقسامي والأعمال المزعزعة للاستقرار من جانب بعض العناصر داخل البوسنة والهرسك تواصل تقويض وإضعاف المؤسسات الحيوية والضرورية لإحراز التقدم.

إن إحراز مزيد من التقدم في البوسنة والهرسك بشأن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبشأن عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وكفالة الحقوق الأساسية للشعب، مثل الحق في التصويت في موستار، يتطلب التزاما من جميع الأطراف. وتشيد الولايات المتحدة بالعمل المستمر لعملية ألثيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، من خلال مقرها في سراييفو، وتؤيد بصدق تجديد ولاياتها. ويسرنا أن استعراض قوات الدفاع في البوسنة والهرسك يحرز تقدما، ونتطلع إلى تلك الوثيقة، التي ستحقق المزيد من الإصلاحات في قطاع الدفاع. غير أن هذا التقدم لا يمكن أن يحجب حقيقة أن عملية تسجيل الممتلكات الدفاعية في جمهورية صربسكا لا تزال مجمدة. وندعو رئيس جمهورية صربسكا دوديك إلى تخفيف حدة تقاعسه وخطابه غير المفيد بشأن تلك المسألة.

وأخيرا، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك في عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هذا العام، وكذلك بتفاني الحكومة في برنامج الإصلاح. وسيتطلب الاستمرار على هذا الطريق رؤية وإرادة سياسية ومتابعة حقيقية للالتزامات، والأهم من ذلك، الحلول التوافقية والوحدة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره الشامل (S/2016/911، المرفق) إلى مجلس الأمن، بما في ذلك التقرير الخاص عن الاستفتاء في جمهورية صربسكا.

واستنادا إلى الإحاطة الإعلامية والتقارير، فإن وفد بلدي يشعر بالقلق العميق إزاء التطورات في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير وإزاء الاتجاه الذي يسير البلد نحوه. ومما يثير القلق بوجه خاص بالنسبة لنا هو جدوى الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، حيث يواجه الاتفاق تحديات متزايدة ويتم انتهاكه. ويمكننا تتبع الوقائع السياسية المختلفة في البلد لغاية خطوط تصدعها الإثنية، من الخلاف بشأن نتائج تعداد عام ٢٠١٣، والاستفتاء بشأن اليوم الوطني لجمهورية صربسكا، واستمرار عدم تنفيذ حكم المحكمة الدستورية بشأن النظام الانتخابي لموستار، إلى الخطة الانفصالية لبعض الأوساط في البوسنة والهرسك.

وفي هذا السياق، فإننا ندرك الحاجة الماسة لأن يبعث المجلس برسالة موحدة عبر القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) لحث الأطراف على التقيد بالالتزام بالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية في تنفيذ اتفاق السلام تعاونا كاملا، وإعادة تأكيد وجود كيانين خاضعين لاتفاق السلام، وفق ما يدعو إليه دستور البوسنة والهرسك.

وقد تم إجراء الاستفتاء في جمهورية صربسكا في ٢٥ أيلول/سبتمبر بتجاهل تام للقرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وهذا يمثل آخر أعمال التحدي من جانب جمهورية صربسكا بشأن المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك، في انتهاك للاتفاق الإطاري.

وشهدنا تحديات جمهورية صربسكا المستمرة للنظام القضائي للدولة في الماضي، بما في ذلك تجاهل قرارات المحكمة الدستورية البوسنية بشأن تسجيل الممتلكات الدفاعية. وقبل وقت قصير، اختار رئيس جمهورية صربسكا أن يتجاهل أوامر الحضور الصادرة عن مكتب المدعي العام والمتعلقة باستفتاء ٢٥ أيلول/سبتمبر. وببساطة من غير المقبول لجمهورية صربسكا أن تنتقي وتختار قرارات نظام الدولة القضائي التي ترغب في الانصياع لها. فتلك الإجراءات تنتهك اتفاق دايتون للسلام ودستور الدولة. كما أنها تشكل سابقة خطيرة، لا سيما في سياق الخطاب الانفصالي المثير للشقاق والهجمات المتزايدة على سلطة الممثل السامي. إن السياسة الأنانية والانقسامية لعبة خطيرة تمارس على حساب مستقبل البلد، ولا سيما بالنظر إلى تاريخه المؤلم. ولذلك نناشد جميع الأطراف التخلي عن سياستها الانقسامية وخططها الانفصالية والتقيد بدستور الدولة، وقرارات مجلس الأمن المختلفة ذات الصلة واتفاق دايتون للسلام من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وتشعر ماليزيا بالتشجيع من بعض التطورات الإيجابية في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونشيد على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزه البلد نحو الإندماج في الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال محوريا لتطلعات شعبه. وترحب ماليزيا أيضا بزيادة الاستثمارات المباشرة الأجنبية في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وعلى الحكومة أن تظل ثابتة في تنفيذ برنامجها للإصلاح، لا سيما في معالجة بطالة الشباب، ومكافحة الفساد، وترسيخ الحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون. وهي بحاجة إلى أن تبقى مركزة على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وبناء مستقبل واعد للجميع. كما نشيد باستمرار التزام البوسنة والهرسك بمكافحة التطرف المصحوب بالعنف، على نحو ما يمكن أن يشاهد في الأحكام التي صدرت مؤخرا على سبعة أفراد لانضمامهم أو محاولتهم الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بوصفهم مقاتلين إرهابيين أجانب.

وفيما يتعلق بمسألة عودة اللاجئين والمشردين، نود أن نرى المزيد من التقدم الذي تحرزه السلطات من أجل تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المفضية إلى عودتهم الطوعية وإعادة الإدماج وتحقيق المصالحة في جو من الوئام.

وتكرر ماليزيا التأكيد على ضرورة تكثيف للجهود للتنفيذ الكامل لخطة ٥+٢، بوصفها شرطا لإغلاق مكتب الممثل السامي. وتسعى الخطة لتعزيز التعاون فيما بين الجهات السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة، وليس السياسة العدائية. وحتى ذلك الحين، تؤكد ماليزيا من جديد دعمها القوي لمكتب الممثل السامي، على نحو ما نص عليه اتفاق دايتون للسلام وأيدته قرارات المجلس المختلفة. وندين التخويف والتهديدات بالقتل الموجهة ضد الممثل السامي وندعو إلى التحقيق الفوري والشامل طبقا لسيادة القانون.

كما نسلم بالدور الهام في تحقيق الاستقرار الذي تضطلع به قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك بقياد الاتحاد الأوروبي. ولذلك نرحب بتجديد ولاية القوة وبوحدة المجلس في اتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦).

وفي الختام، تؤكد ماليزيا من جديد على التزامها باستقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. وقد دعمنا لفترة طويلة جهود إعادة الإعمار في البلد بعد الحرب وسنواصل القيام بذلك بهدف تعزيز بناء

الدولة في البلد وتحقيق الديمقراطية الشاملة والمصالحة والتقدم الاقتصادي.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير فالنتين إنزكو جزيل الشكر على تقديمه التقرير نصف السنوي (S/2016/911، المرفق)، والأمر الأهم، أعرب عن جزيل الشكر على التقرير الخاص عن الاستفتاء الذي أجري في ٢٥ أيلول/سبتمبر في جمهورية صربسكا.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا لاتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦)، الذي يشير مرة أخرى، إلى الالتزم المتعددة الجنسيات بتحقيق الاستقرار من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي اضطلع بدور إيجابي وجدير بالثناء في دعم السلطات في البوسنة والهرسك.

وعلى سبيل الملاحظة الأولية، أود أن أعلن تأييدي لمضمون البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد كان عام ٢٠١٦ سنة رئيسية للبوسنة والهرسك، اتسمت بسلسلة من الأحداث البارزة. وأود أن أشير إلى أحد تلك الأحداث وهو – ١٥ شباط/فبراير، الموعد الذي قدم فيه ترشيح البوسنة والهرسك من أجل الاندماج في الاتحاد الأوروبي – وهو يشير إلى بداية مسار لن يكون سهلا، مسار تعرفه إسبانيا جيدا. وبوسعي أن أؤكد أنه، في نهاية المطاف، مسار نحو تحقيق التقدم والاستقرار. وأتخذت البوسنة والهرسك بالفعل الخطوات الهامة الأولى على ذلك المسار نحو الاتحاد الأوروبي. وسأبرز ثلاث خطوات.

وتتمثل الخطوة الأولى في تنفيذ خطة الإصلاح. والخطوة الثانية هي تكييف اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. والخطوة الثالثة، في ٢٣ آب/أغسطس، اعتماد آلية التنسيق للمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. ونرحب بتلك الخطوات، ولكن بغية مواصلة السير على المسار الإيجابي، من الضروري بشكل مطلق أن تعالج جميع الجهات الفاعلة والقوى السياسية ذات الصلة تلك المسائل التي تثير أكبر شاغل للسكان وأن تتوصل إلى حل لها. وأعتقد أن أحد أكبر الشواغل يتعلق باحترام سيادة القانون، وهو أمر لا غنى عنه وركيزة أساسية لأية دولة وهو أساس الاتحاد الأوروبي. ولذلك السبب تؤسفني كثيرا الحالات التي رأينا فيها إجراءات ضد سيادة القانون وضد التشريعات المعتمدة وضد سلطة المؤسسات وبخاصة ضد سلطة المحكمة الدستورية البوسنية بخصوص قرارها الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر بشأن تنظيم وإجراء استفتاء في جمهورية صربسكا.

وتدعو إسبانيا جميع الجهات الفاعلة المؤسسية والسياسية في البوسنة والهرسك إلى الاسترشاد في كل سلوكها بضرورة استيفاء المتطلبات القانونية. ونريد أيضا أن نرى، بصورة نهائية، إنهاء الخطاب الانقسامي، ونحن ندين بشكل قاطع أي تحريض على الكراهية. إن الزعماء السياسيين للطوائف الثلاث مسؤولون بشكل خاص عن السعي لتحقيق المصالحة وضمان أن يتمكن الجميع من العيش معا في جو من السلام.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون إعادة التأكيد على دعم إسبانيا للعمل الذي يضطلع به الممثل السامي. ونود أن نرى إحراز التقدم في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين لاختتام ولاية الممثل السامي. وأود أيضا أن أشير إلى بياني السابق (انظر S/PV.7688) هنا في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الذي أعربت فيه عن دعم إسبانيا المطلق للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرك، وسيادتها ووحدتها، فضلا عن اقتناعنا بأن استقرار المنطقة ككل لا ينفصل عن الاستقرار السياسي للبوسنة والهرسك وتقدمها.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للسفير فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

كما نرحب باتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦)، الذي يدعم تنفيذ اتفاق دايتون، بالإجماع.

لقد كان اتفاق دايتون أحد أفضل الخيارات وأكثرها حكمة أمام المجتمع الدولي في عام ١٩٩٥. وأتذكر مدى دهشتي مما رأيته عندما زرت سراييفو بصفتي كبير موظفي الشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عام ١٩٩٩. فبالإضافة إلى ويلات الحرب، رأيت الانعدام التام للتواصل بعد مرور خمس سنوات على إبرام الاتفاق. فلم تكن هناك أي تعاملات مطلقا بين بلدة بالي التي تقع في جمهورية صربسكا، ولا تبعد سوى ١٣ كيلومترا عن سراييفو، على الجانب الآخر من الجبل، وبين سراييفو. وأذكر أنني راودني الأمل في تسوية التوترات العرقية بمرور الزمن من خلال الجهود التي تبذلها جميع الأطراف للتغلب على مسألة التوتر العرقي البالغة الصعوبة.

تسهم اليابان، بصفتها عضوا في مجلس تنفيذ السلام، في تنفيذ اتفاق السلام من خلال التأكيد على مبدأ التبادلية بين مختلف الجماعات العرقية. ومنذ انهيار يوغوسلافيا السابقة، استمرت التوترات العرقية في التأثير على منطقة البلقان. وعندما كنت في كوسوفو، كانت النظرة السائدة هي أن اتفاق دايتون أدى إلى استقرار مؤقت، واعتقدنا أن حدود كوسوفو ستصبح، في الأجل الطويل، غير ضرورية وبلا معنى بالتوازي مع تكاملها الإقليمي داخل الاتحاد الأوروبي لذلك، ترحب اليابان بالقرار الذي اتخذه مجلس الشؤون العامة في الاتحاد الأوروبي بقبول طلب انضمام البوسنة والهرسك للاتحاد الأوروبي. ونرحب أيضا بموافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تسهيل الصندوق المُمدد للبوسنة والهرسك، الأمر الذي سيعزز الاستقرار الاقتصادي.

ومن المخيب للآمال أن نرى اتخاذ إجراءات تؤجج الانقسامات على أساس عرقي وتتناقض مع رؤية اتفاق دايتون. وتشعر اليابان بالقلق بوجه خاص إزاء أثر الاستفتاء في جمهورية صربسكا على الاستقرار في البلد. فقد أجري الاستفتاء بما يتعارض مع حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك.

وكما فعل المجتمع الدولي خلال الربع قرن الماضي، فإنه يجب أن يواصل تقديم رؤية لحل التوترات العرقية التي ابتليت بها المنطقة. إن المستقبل في المصالحة، وليس في المواجهة. والمستقبل في الاندماج، بما في ذلك دمج الأسواق، وليس في الانفصال. وينبغي للدول الأعضاء أن تعزز المصالحة وتتجنب تأجيج التوترات العرقية. ويجب على مجلس الأمن أن يتكلم بصوت واحد في الحث على الحوار بين مختلف الجماعات العرقية.

ولا يزال مكتب الممثل السامي ذا أهمية حيوية لتحقيق السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. وستواصل اليابان دعمها الكامل للسفير إنزكو ومكتبه لتحقيق تلك الغاية.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على إحاطته الإعلامية.

إن البوسنة والهرسك دولة هامة في منطقة البلقان. ومن مصلحة المجتمع الدولي بشكل عام، ودول المنطقة على وجه الخصوص، المحافظة على السلام والاستقرار والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنسقة وتحقيق التعايش المتناغم بين جميع الطوائف العرقية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ نهجا متوازنا وحكيما إزاء مسألة البوسنة والهرسك، وأن يهتم بوجهات نظر وشواغل جميع الأطراف المعنية وأن يصغي إليها.

وترحب الصين بإنجازات البوسنة والهرسك في مجال تعزيز المصالحة الوطنية وتشجيع التنمية الاقتصادية وتوطيد سيادة القانون. ونلاحظ أن البلد لا يزال يواجه صعوبات وتحديات

في سعيه لتحقيق الاستقرار الوطني والتنمية. ويحدونا الأمل في أن يعمل الشعب البوسني بجميع أعراقه بنشاط لترسيخ نتائج العملية السياسية والانخراط في حوار لتسوية خلافاته، وأن ينفذ بشكل كامل اتفاق دايتون للسلام ويواصل السعي جاهدا إلى تحقيق المزيد من التقدم في جميع المجالات، بحيث يمكن لأبناء الشعب البوسني من جميع الأعراق اقتسام ثمار السلام.

إن الصين تحترم استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. ونحترم خيار الشعب البوسني فيما يتعلق بمستقبل بلده، ونؤيد عيش أبناء الشعب البوسني من جميع الأعراق معا في وئام والسعي إلى تحقيق التنمية. ونرحب بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك. ونأمل أن يواصل، وفقا لولايته، القيام بدور إيجابي في تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

وترحب الصين باتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦)، الذي يمدد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، وهي قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل في أن تواصل العملية تعاونها الوثيق مع البوسنة والهرسك والاضطلاع بدور بناء في الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي، وهي لا تزال تقدم إسهاماتها من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بشكل دائم في البوسنة والهرسك.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بالسيد فالينتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ونشكره على تقريره الخمسين (S/2016/911، المرفق) المقدم إلى مجلس الأمن. ونشيد بعمله في دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام وتوطيد السلام في البوسنة والهرسك. ونرحب باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٣١٥ (٢٠١٦)، الذي يمدد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا، وهي العملية التي تركز على بناء القدرات والتدريب والإسهام في قدرات سلطات البوسنة والهرسك على الردع.

إن أنغولا ملتزمة تماما باحترام ودعم وحدة البوسنة والهرسك واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، والاتفاق الإطاري العام للسلام. وسنركز في بياننا، أساسا، على ثلاث مسائل: البيئة السياسية العامة والتحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام وعدم التعاون مع الممثل السامي.

يساورنا القلق إزاء البيئة السياسية السائدة في البوسنة والهرسك. ويمثل إجراء سلطات جمهورية صربسكا لاستفتاء في أيلول/سبتمبر انتهاكا لحكم المحكمة الدستورية الذي ينص على ضرورة توافق أي استفتاء مع دستور البلد والاتفاق الإطاري العام. ويجب على سلطات جمهورية صربسكا التقيد بأحكام المحكمة الدستورية وأن تتجنب، بجميع الوسائل، اتخاذ إجراءات أحادية يمكن أن تقوض السلام والاستقرار في البلد.

ونرحب بإجراء انتخابات محلية بصورة سلمية في تشرين الأول/أكتوبر باعتبارها خطوة هامة من أجل توطيد السلام والمؤسسات الديمقراطية في البلد. وعلى الرغم من أن الانتخابات كانت سلمية بشكل عام، فقد شهدت وقوع حوادث بين الطوائف العرقية ومخالفات واضطرابات في بعض مراكز الاقتراع. وينبغي استكمال العملية الانتخابية وإجراء الاقتراع في الأماكن التي لم يجر التصويت فيها. ونحث سلطات البوسنة والهرسك على تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المفضية إلى العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين في أراضيهم ومجتمعاتهم المحلية الأصلية، فضلا عن تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي من أجل توطيد السلام والتعافي والصفح.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، فإننا قلقون جدا بسبب التصريحات التي أدلى بها مسؤولون رفيعو المستوى والتي تشكل تحديا للسلامة الإقليمية للبلد. وينبغي أن تكون هناك إدانة عالمية للاستفزازات الصادرة عن سلطات جمهورية صربسكا، مثل تقديم التهاني إلى مجرمي الحرب. فهذه التصريحات والأفعال تهدد الاتفاق الإطاري العام وسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وهي تسهم في تقويض تماسك المجتمع المتعدد الأعراق ووحدة البلد والمصالحة الوطنية. ونؤكد من جديد، تمشيا مع القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦)، أن البوسنة والهرسك تتألف من كيانين بحكم دستورها، وأن أي تغيير على الدستور يجب أن يتم وفقا للإجراءات التي ينص عليها.

وفيما يتعلق بعدم التعاون مع الممثل السامي، فإننا نرفض قرار سلطات جمهورية صربسكا بمنعه من الوصول إلى معلومات ووثائق، على نحو ما يقضي به المرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام، وندعوها إلى السماح له بالوصول إليها، بناء على طلب مكتبه، بما يمكنه من الاضطلاع بالواجبات الموكلة إليه، وفقا لذلك.

وختاما، نشيد بالاتحاد الأوروبي على دعمه للبوسنة والهرسك في قطاعي الأمن والدفاع وفي تنفيذ إصلاحات اجتماعية واقتصادية وإصلاحات في مجال سيادة القانون والإدارة العامة. وندعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة مساعدة البلد في التغلب على التحديات المتبقية وتنفيذ الإصلاحات. ويجسد اتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) اليوم ذلك الالتزام. وأخيرا، ندعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى مواصلة دعم البوسنة والهرسك في تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا، وهو أمر أساسي لتمكين شعب البوسنة والهرسك من تحقيق الاستقرار والسلام والأمن والرفاه، وكذا في كامل البلقان.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، نحن ممتنون لزملائنا من المملكة المتحدة على نهجهم البناء أثناء المشاورات وعلى استعدادهم لأخذ شواغلنا الرئيسية في الحسبان، مما مكننا من أن نؤيد اليوم قرار مجلس الأمن ٢٣١٥ (٢٠١٦)، بشأن تمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك.

بعد دراسة التقرير (S/2016/911، المرفق) المقدم من السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، نجد أنفسنا مضطرين لأن نستنتج أنه، على غرار التقارير السابقة المماثلة، لا يحاول تقييم ما يحدث في البلد بشكل موضوعي. ويؤسفنا القول أنه على الرغم من نداءاتنا وتحذيراتنا المتكررة، فإن من الواضح أن الممثل السامي لا يولي اهتماما كافيا، في أفعاله وتعليقاته العامة، لمهام التعاون الأساسية من خلال تشجيع الحوار بين الأطراف البوسنية وتعزيز الثقة بين الطوائف العرقية. ولدينا انطباع قوي بأن المبدأ التوجيهي للسيد إنزكو قد بات عقيدة معاداة الصرب، وبالتالي فإنه يتسبب في قطيعة مصطنعة بين شعوب البوسنة والهرسك، بينما ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي توحيدها. وبدلا من ذلك، يبدو أن أولويات الممثل السامي تنزلق على نحو متزايد نحو نقاش جدلي مُسيس، تطغى عليه عواطفه الشخصية من تعاطف وكراهية. ونكرر أن ما نريد أن نراه في تقاريره، من الآن فصاعدا، ليس فيضا من العواطف التي تمليها المناسبة ولكن على الأقل محاولة لإجراء تحليل نزيه للحالة، وهو أمر نعتقد اعتقادا راسخا أنه سيكون مفيدا جدا لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالوثائق التي قدمها السيد إنزكو إلى المجلس، لا يمكننا أن نتفق مع التفسيرات المغرضة، المتروعة السياق، لاستفتاء جمهورية صربسكا الذي أجري في ٢٥ أيلول/سبتمبر بشأن يوم العطلة الرئيسية لكيان جمهورية صربسكا. ونعتقد أن إجراء استفتاء بشأن مسألة تندرج ضمن اختصاص جمهورية صربسكا الدستوري لا يهدد بأي حال من الأحوال السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها. ولا حاجة إلى خلق مشكلة مصطنعة. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوات التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر – لمتابعة تعبير الناخبين عن رأيهم بسن قانون جديد يتعلق بعيد جمهورية صربسكا – تشهد بوضوح على استعداد بانيا لوكا للتأكيد على الطابع العلماني وغير التمييزي للعطلة.

ويمكن لأعضاء مجلس الأمن الإلمام بتلك الحقائق وحقائق مفيدة أخرى بمطالعة التقرير الموضوعي لحكومة جمهورية صربسكا الذي نوصي زملاءنا، تقليديا، بقراءته والإحاطة به كدليل مفيد للخروج بفهم موضوعي بقدر أكبر للحالة في البوسنة والهرسك، لا سيما أن تقارير الممثل السامي تتعمد، لسبب ما، عدم تناول هذه الإجراءات التي تتخذها جمهورية صربسكا. ومع ذلك، فإن السيد إنزكو لا يشر أبدا لا من قريب ولا من بعيد إلى تجاوزات الأجهزة القضائية المستقلة للحكومة المركزية.

وينبغي لسلطات العدالة البوسنية على مستوى الدولة أن تركز فحسب على تحسين مهنيتها ونزاهتها وفعاليتها وإنهاء عملية ضم خبراء أجانب إلى موظفي المحاكم العليا، والتي ينبغي، بحكم تعريفها، أن تكون وطنية ومستقلة. ومفتاح ذلك هو إجراء إصلاح شامل لنظام القضاء والادعاء العام على أفضل أسس ممكنة، والتي ينبغي أن يضعها البوسنيون أنفسهم من دون أي ضغط أو فرض مخططات جاهزة أو تدخل خارجي.

ونعتقد أن مبدأ نقل المسؤولية عن جميع عمليات البلد إلى السلطات البوسنية ينبغي أن يحدد نهج المجتمع الدولي تجاه المسائل الأخرى التي تتعامل معها البوسنة والهرسك حاليا، سواء كانت تتعلق بنشر نتائج تعداد السكان أو تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي أو إجراء الانتخابات البلدية في موستار. وهذا هو سبب تأييدنا المستمر لإنهاء وجود العناصر المتبقية من المحمية الدولية في البوسنة والهرسك، ممثلة في الممثل السامي وسلطات بون، والتي فقدت جدواها، في أقرب وقت ممكن. وينبغي أن نتذكر أن الممثل السامي قد سلط الضوء بشدة في تقاريره الأخيرة على أهمية هياكل الدولة البوسنية، ولكنه لم يكن دائما بتلك الدقة. ففي عام ٢٠١١، علق عمل اللجنة الانتخابية المركزية في البوسنة والهرسك، جريا وراء طموحات قصيرة الأجل، موجها ضربة كبيرة لوضعها كهيئة مهمة جدا لسير الديمقراطية في البلد. ونحن نعرف، جميعا، العواقب المؤسفة لتلك الخطوة. وقد ثبت عدم فعالية هذه النزعة الطوعية إزاء القانون قبل خمس سنوات، وستكون غير مناسبة بقدر أكبر في المستقبل.

ونود مرة أخرى أن نوجه الانتباه إلى حقيقة أن السيد إنزكو يعطي مساحة ضئيلة جدا، في تقاريره وفي ممارسته العملية على حد سواء، لخطة التنفيذ ٥ +٢ التي اعتُمدت قبل ١٠ سنوات تقريبا كأحد الشروط لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونعتقد أنه ينبغي له أن يهتم من جديد بتنفيذ ذلك البرنامج. وينبغي التخلي فورا عن موضوع علاقات البوسنة والهرسك مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وهو موضوع لا علاقة له بولاية الممثل السامي بموجب اتفاق دايتون ويتسبب في تحويل موارد مكتبه المحدودة. ونحن نعارض بشكل أساسي أي محاولات خارجية للتأثير على

الخيارات السيادية للبوسنة والهرسك المستقلة والتي لا يوجد شك في أنها دولة مستقلة.

ونلاحظ أنه بعد سلسلة من رسائل التذكير الملحة، بدأت تقارير الممثل السامي في تناول الوضع فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، نأمل أن تعكس التقارير القادمة هذا الموضوع بشكل مناسب لأن الإرهاب الإسلامي يشكل تهديداً حقيقياً لأمن البوسنة والهرسك والبلدان المجاورة، وذلك خلافاً لما يشغل جانباً كبيراً من اهتمام السيد إنزكو – أي الغوغائية المعادية للصرب. فقد قال السيد إنزكو إن هذه الغوغائية بلغت ذروتها. فضلاً عن ذلك، وفي مقابلة مع مراسل صحيفة وول ستريت جورنال في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار إلى أن المجتمع الغربي بحاجة إلى إعادة النظر في الرئيس الحالي. وقال:

(تكلم بالإنكليزية)

”لقد كان أمل الغرب ... دوديك يبني إمبراطوريته الخاصة ... يجب أن يفكر المجتمع الغربي في إزاحته.“

(تكلم بالروسية)

ولكن كيف لمسؤول دولي على هذا المستوى الرفيع، يلزمه معياره الذهبي بتوخي الموضوعية والحياد والنزاهة، أن يدلي بمثل هذا التعليق؟ نحن لا نعتقد أن الحالة في البوسنة والهرسك قاتمة بالصورة التي يروج لها. وفي هذا السياق، نود أن نشير، على سبيل المثال، إلى الانتخابات البلدية التي عقدت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، والتي جرت بصورة طبيعية إلى حد كبير، ونتمنى كل التوفيق للممثلين الذين سيتولون مناصبهم على المستوى المحلي.

والاتحاد الروسي، باعتباره ضامناً للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك لعام ١٩٩٥، سيواصل تقديم المساعدة في تنفيذه، بما في ذلك من خلال كفالة المساواة الحقيقية لكل الطوائف الثلاثة في البوسنة والهرسك والدفاع عن صلاحيات واسعة للكيانات، وفقاً لاتفاق دايتون للسلام. وسنواصل تعزيز شراكة مفيدة مع البوسنة والهرسك على كل مستويات السلطة.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للممثل السامي للبوسنة والهرسك على إحاطته الإعلامية والإعراب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) بالإجماع، ما يشير إلى أن كل أعضاء المجلس يتشاطرون نفس المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، وهي دعم تواجد قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي ريثما تُجري الدائرة الأوروبية للعمل الخارجي الاستعراض الاستراتيجي في الخريف القادم؛ واحترام تطلعات جميع الفصائل في البلد المؤيدة للاندماج الأوروبي؛ والضرورة المطلقة لأن يحترم الجميع المبادئ والمؤسسات المحددة في اتفاقات دايتون وباريس.

إن وحدة المجلس حول هذا الأساس المشترك توجه رسالة سلام إلى المنطقة. وهي تذكرة بأن المجتمع الدولي متفق في دعمه لاستقلال البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها، وهو ما لا ينبغي أن يشكك فيه أي من كياناتها، وفي احترام خيارات البلد، على أن تكون متوافقة مع القانون الدولي والإطار الذي أرسته اتفاقات السلام.

وبعد أكثر من ٢٠ عاماً من توقيعها، لا تزال اتفاقات دايتون هي حجر الأساس للاستقرار المؤسسي في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، وكما أشار كثير من المتكلمين، لا يسعنا إلا أن نأسف للقرار الذي اتخذته سلطات جمهورية صربسكا لاجراء استفتاء في أيلول/سبتمبر بشأن مسألة الاحتفال بيوم جمهورية صربسكا، في مخالفة لتعليقه من قبل المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وبالتالي الدستور، الذي

هو جزء لا يتجزأ من اتفاقات السلام وينص على أن أحكام تلك المحكمة نهائية وملزمة. وقد أدى ذلك القرار إلى دوامة لا لزوم لها من التوتر بين الطوائف وأحيا ذكريات الانقسام في الماضي. ونأسف أيضاً لعدم إجراء الانتخابات المحلية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر في موستار بسبب عدم الاتفاق بشأن وضعها. ولا يمكن أن يظل سكان موستار محرومين من حقهم في اختيار ممثليهم، الأمر الذي استمر طوال ثماني سنوات حتى الآن.

وفرنسا لا تستبعد إمكانية عقد نقاش بين الكيانات بشأن تعريف الأعياد الوطنية أو تطلعات البعض لتحسين أداء الدولة المركزية. إلا أنها تذكر بأن أي حل قابل للحياة يجب أن يتأتى عن طريق الحوار بحسن نية بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بدولة البوسنة والهرسك – الدولة المركزية والكيانات – في ظل احترام القواعد الدستورية. كما ندعو الأطراف كافة للتعاون مع المؤسسات الوارد ذكرها في اتفاق السلام، ولا سيما المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والممثل السامي. وهذا الأخير له دور مهم في تعزيز الحوار السلمي بين مختلف الطوائف والكيانات. ويجب أن يفي صانعو القرار السياسي أيضاً بمسؤولياتهم، وندعوهم للتخلي عن الخطاب الباعث على الفرقة.

أما بعد، وعلى الرغم من أوجه الهشاشة تلك، لا نزال مقتنعين بأن الوضع في البوسنة والهرسك اليوم يمضي في الاتجاه الصحيح صوب التطبيع. وهدفنا للسنوات القادمة هو مواءمة التواجد الدولي مع الواقع الراهن، دون تقويض مبادئ اتفاقات دايتون وباريس.

وفرنسا ترحب بكون النظرة الأوروبية هي المحرك الرئيسي للتنمية والاندماج في البلاد. وفي شباط/فبراير الماضي، قدمت البوسنة والهرسك ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يعكس التأييد الواسع لهذه النظرة داخل البلاد. وفي هذا السياق الجديد، فإن الاتحاد الأوروبي سيواصل، أكثر من ذي قبل، مساعدة السلطات في البوسنة والهرسك في تنفيذ الإصلاحات التي تستجيب للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية للسكان. وفي هذا الصدد، فإن برنامج الإصلاح الذي اعتمد في العام الماضي يكتسي أهمية خاصة. ونرحب بالنتائج الملموسة التي تمخض عنها بالفعل، مثل اعتماد تشريع جديد للعمل على مستوى الكيان. ونشجع السلطات البوسنية على كل المستويات على تكثيف جهودها الإصلاحية لمصلحة الشعب وفي سياق مضي البوسنة والهرسك قدماً لكي تزداد اقتراباً من أوروبا.

كما أن بعثة الاتحاد الأوروبي ستواصل جهودها لتمكين قوات الأمن البوسنية من العمل بطريقة مستقلة، وبالتالي المشاركة في بناء مجتمع سلمي يتطلع إلى المستقبل. وفي الخريف القادم، سيخضع ذلك، كما أسلفت، لمراجعة استراتيجية داخل الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تسمح بوضع خيارات لتطويرها خلال السنوات القادمة، مع أخذ التقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك على طريق التقارب الأوروبي في الاعتبار.

وبعد عشرين عاما على أهوال الحرب، تتقدم البوسنة والهرسك اليوم في الاتجاه الصحيح، بدعم من الاتحاد الأوروبي وشركائها الآخرين. ومن مسؤولية المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، تشجيعها على المضي في هذا الاتجاه. والإجماع الذي اتخذنا به القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) صباح اليوم سيسهم في ذلك بلا شك.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشارك أوكرانيا أعضاء المجلس الآخرين الترحيب باتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) بالإجماع. ونحن ممتنون لوفد المملكة المتحدة لإعداد نص مشروع القرار ومستعدون لمزيد من المشاركة

الفعالة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك بوصفنا عضواً في فريق التنسيق والصياغة المعني بالمسألة.

وأوكرانيا تؤيد أيضاً البيان الذي سيدلَى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

أود أن أعرب عن تقدير وفدي للممثل السامي فالنتين إنزكو لحسن قيادته لمكتب الممثل السامي وعلى إسهامه في تنفيذ اتفاق السلام. وأود التأكيد على أنه بالرغم من محاولات عضو في المجلس للتشكيك في السلطات، وفقاً لأحكام اتفاق السلام، كما ذُكِر آنفاً، فإن الممثل السامي هو السلطة النهائية فيما يختص بتفسير الاتفاق المذكور بشأن تنفيذ الشق المدني من التسوية السلمية.

ونشعر بالجزع إزاء حقيقة أن الحالة السياسية في البوسنة والهرسك قد تدهورت. ولا تزال هناك خلافات خطيرة بين الأطراف بشأن العديد من المسائل الهامة. ونتيجة لذلك، لم تكن البوسنة والهرسك قادرة على الوفاء بمتطلبات خطة عمل ٢+٥ اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي جلسة مجلس الأمن السابقة بشأن هذا الموضوع، في أيار/مايو (انظر S/PV.7688)، أعرب أغلبية أعضاء المجلس، بما في ذلك وفد بلدي، عن القلق إزاء البيانات التي أدلت بها سلطات جمهورية صربسكا بشأن الاستفتاءات المحتملة. وأكد وفد بلدي عندئذ أن أي استفتاء يتعارض مع أحكام دستور البوسنة والهرسك واتفاق دايتون هو استفتاء غير شرعي. ومن المؤسف أن النداءات التي وجهها أعضاء المجلس لم تلق آذاناً صاغية. وتدين أوكرانيا بقوة إجراء استفتاء من جانب سلطات جمهورية صربسكا في انتهاك واضح لاثنين من القرارات النهائية والملزمة الصادرة عن المحكمة الدستورية.

وأتفق تماماً مع الممثل السامي في أن تلك الخطوة تسبب توترات لا داعي لها وتشكل تحدياً خطيراً لسيادة القانون. ولها آثار خطيرة على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. كما أننا نشاطر تماماً الممثل السامي قلقه بشأن تقليد الأوسمة لعدد من مجرمي الحرب المحكوم عليهم من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. إن الاستفتاء هو استمرار لسياسة جمهورية صربسكا الرامية إلى تحدي السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، بما في ذلك التهديدات بالانفصال.

وفي ضوء ذلك، فمن المؤسف أن يدافع أحد أعضاء المجلس عن هذا القرار، على الرغم من الحقيقة الواضحة بأن الاستفتاء هو تطور خطير على نحو استثنائي في المنطقة، وأن يدعم قادة صرب البوسنة في تحديهم لسلطة الهيئات المركزية للبوسنة والهرسك. وفي الواقع، تسيء سلطات جمهورية صربسكا استعمال المركز الخاص الممنوح لكيانهم بموجب اتفاق دايتون. وبدلاً من الامتثال التام لاتفاق السلام الذي فيه مصلحة الجميع، فإنها تقوض بالفعل الدولة المشتركة، وتعرقل بالتالي التنمية السياسية والاقتصادية للبوسنة.

وهذه سياسة تتسم بانعدام المسؤولية إلى حد كبير – فهي غير مسؤولة تجاه دولة البوسنة والهرسك وتجاه شعب جمهورية صربسكا، الذين وجدوا أنفسهم يعيشون في عزلة مفروضة ذاتياً. ولكم أن تتخيلوا أن جيلاً جديداً قد نشأ في البلد منذ عام ١٩٩٥، والعديد من أفراده لم يخرج قط من جمهورية صربسكا. وهناك العديد من الجسور الشهيرة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك جسر موستار القديم وجسر نهر درينا في فيشيغراد، وهو عينه الذي أشار إليه إيفو أندريتش في كتابه ”الجسر على نهر درينا“:

> ”من بين كل ما ينصبه الإنسان ويبنيه في سعيه للعيش، لا يوجد شيء في نظري أفضل أو أكثر قيمة من الجسور. فهي أكثر أهمية من المنازل، وأكثر قداسة من الأضرحة. وتنتمي للجميع وهي متساوية إزاء الجميع، ومفيدة، وتشيّد دائماً بإحساس، على البقعة

التي تكون فيها معظم الاحتياجات البشرية هي العبور، وهي أكثر دواماً من المباني الأخرى، وهي لا تخدم أي شيء سري أو سيئ‘‘.

وإذ أضع هذه الرسالة من إيفو أندريتش في الأذهان، أعتقد أن بناء جسور جديدة في البوسنة والهرسك أهم من إحراق الموجودة منها.

وأود أن أذكّر سلطات جمهورية صربسكا بأن أي استفتاء يجب أن يجري بطريقة تتسق مع دستور البوسنة والهرسك ولا يمكن أن ينتهك الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك.

وتود أوكرانيا أيضاً أن تؤكد من جديد التزامها القوي بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وتحث الطرفين على تجنب المزيد من البيانات والإجراءات التي يمكن أن تجعل الحالة أكثر صعوبة.

والآن، وفي ملاحظة إيجابية، ترحب أوكرانيا بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك في عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يتجلى في استنتاجات المجلس الأوروبي المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ونعتبر قرار الاتحاد الأوروبي بتقديم رأي بشأن طلب البوسنة والهرسك للعضوية الجديدة بوصفه خطوة هامة نحو إدماج للبوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي. ومن الأهمية بمكان مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة الإصلاح، التي تشمل المسائل الاجتماعية الاقتصادية، وسيادة القانون وإصلاحات الإدارة العامة. ومن المهم أيضاً إظهار التقدم المحرز في أداء السلطة القضائية ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة، ومكافحة التطرف والإرهاب.

وتُرحّب أوكرانيا أيضاً باستعداد الاتحاد الأوروبي، على نحو ما جرى تأكيده في استنتاجات وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، لأن يواصل في هذه المرحلة الاضطلاع بدور عسكري تنفيذي لدعم سلطات البوسنة والهرسك من أجل الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة بموجب ولاية جديدة من مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نشير أيضاً بشكل إيجابي إلى طلب الاتحاد الأوروبي بأن يقدّم الممثل السامي استعراضاً استراتيجياً في خريف عام ٢٠١٧ كأساس لإجراء مناقشة بشأن الخيارات المتاحة لمستقبل العملية. ومن المهم للغاية تكثيف الجهود والتنفيذ الكامل لخطة عمل ٢+٥.

وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان دعم الإجراءات والإصلاحات المطلوبة لبلوغ ذلك المعلم وتقديم كل الدعم اللازم للممثل السامي لكي يفي بولايته.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

وأود أن أبدأ بياني بإبراز تقيد أوروغواي بمبدأ السلامة الإقليمية للدول، المكرّس في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد أوروغواي من جديد دعمها للبوسنة والهرسك في توطيد وحدتها وفي ممارستها لسيادتها.

إن احترام المؤسسات الشرعية هو الطريق نحو استقرار البوسنة والهرسك، حيث تعيش المجتمعات المحلية التي تتألف منها معاً في وئام. وفي هذا السياق، تعلق أوروغواي أهمية على سيادة القانون وسلطة المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، ولذلك ترى أنه من الضروري المحافظة على الالتزام بالامتثال الكامل لاتفاق دايتون لعام ١٩٩٥. ونحث جميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي، على دعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، التي سوف تؤثر أيضاً على الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وأود هنا أن أوجه نداء خاصاً إلى الجهات الفاعلة السياسية في البوسنة والهرسك لتتصرف بروح المسؤولية وتدخل في حوار بنّاء يمكّنها من التغلب على خلافاتها والتركيز على المصالحة الوطنية وتحقيق الأهداف المشتركة، وذلك لضمان أن تصبح البوسنة والهرسك دولة قوية ومزدهرة.

يُشير تقرير الممثل السامي (S/2016/911، المرفق) إلى ضآلة التقدم المحرز في تحقيق ما تبقى من الأهداف الخمسة والشرطين اللذين حددهما اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي. ولهذا السبب، أود أن أشير مرة أخرى إلى أهمية الجهود المتواصلة والحفاظ على التقدم المحرز في المضي قدماً في خطة عمل ٢+٥.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في بعض المجالات، أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً في مجالات أخرى، والتي يجب تسليط الضوء عليها. وأودّ بصفة خاصة أن أشير إلى بيئة الأمن والاستقرار التي سادت خلال الفترة على الرغم من التصريحات الملهبة للمشاعر، ومكّن من إجراء الانتخابات المحلية بسلمية في تشرين الأول/أكتوبر.

لقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً في تنفيذ خطة الإصلاح، التي اعتُمدت في تموز/يوليه ٢٠١٥، والتي تُركّز على المسائل الاجتماعية – الاقتصادية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على مواطنيها، واتخذت عدداً من الخطوات نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي من خلال توقيعها على البروتوكول المتعلق بتعديل اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب واعتماد آلية التنسيق للاتحاد الأوروبي.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم عملية توطيد اتفاقات السلام. ونحن ممتنون بصفة خاصة للعمل الذي تضطلع به قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا، الأمر الذي يمثل ضمانة للاستقرار السياسي والاجتماعي للبلد. ومن الحيوي أن تواصل سلطات البوسنة والهرسك التعاون مع مكتب الممثل السامي حتى نهاية ولايته، بمجرد إنجاز خطة عمل ٢+٥.

وأؤكد من جديد التزام أوروغواي ورغبتنا في أن نرى البوسنة والهرسك تتمتع بالاستقرار والسيادة التي تضم جميع مواطنيها وتركّز على رفاههم المشترك.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية، وأن نؤكد مجددا على دعمنا الكامل للعمل الذي يضطلع به بشأن هذه المسألة.

وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مرة أخرى دعمها واحترامها الكاملين لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وبالنظر إلى أن ذلك عنصر من العناصر الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، فإننا نرى أنه مبدأ لا يمكن انتهاكه تحت أي ظرف من الظروف. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام لعام ١٩٩٥ باعتباره وسيلة للمساهمة في إيجاد حل سلمي للخلافات بين أصحاب المصلحة المعنيين.

ونود اليوم أكثر من أي وقت مضى – في لحظة ازدادت فيها التوترات في المنطقة – أن نبرز أهمية الامتثال لاتفاق دايتون على نحو واضح لا لبس فيه. وعلاوة على ذلك، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه يتعين على شعب البوسنة والهرسك قيادة الجهود المتعلقة بمستقبل بلده. وفي إطار هذه العملية، يجب أن تواصل المجموعات الإثنية العمل معا في إطار الحوار الذي بعزز السلام وحقوق الإنسان والتعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن تضع جانبا، على نحو نهائي، التوترات والمواجهات التي عانت منها المنطقة خلال التسعينات.

وفي هذا السياق، واستنادا إلى مبادئ الحياد والشفافية والعمل البناء، يجب أن يواصل الممثل السامي الاضطلاع بدور داعم لتعزيز هذه الجهود وإيجاد أرضية مشتركة بين الأطراف عن طريق الحوار القائم على النهج المتوازنة والحكيمة وبرؤية بناءة، مع تجنب الانتقادات التي تؤدي إلى تفاقم العداوات، وتتجسد فيها آراء جميع أصحاب المصلحة ووجهات نظرهم.

وقد أنجزت قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك التابعة للاتحاد الأوروبي عملها في إطار الولاية المسندة إليها، بالتعاون مع السلطات، من أجل كفالة بيئة آمنة لجميع الطوائف العرقية. ومن ثم، يرحب بلدنا باعتماد القرار ٢٠٩٦ (٢٠١٣) بالإجماع الذي يجدد ولايتها لمدة ١٢ شهرا.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، تجدر الإشارة إلى أن تقرير الأمين العام (S/2016/501) يشير إلى مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأحكام الصادرة ضد العديد من المواطنين المتهمين بالانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو محاولة الانضمام إليه. ويدعم بلدنا الجهود الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، والتي يجب أن تصحبها استراتيجيات فعالة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي، والفقر، والعنف، والأيديولوجيات المتعصبة، بغية كبح التطرف، مع التركيز بوجه خاص على الشباب. وعلاوة على ذلك، يجب علينا العمل من أجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تحظر تمويل هذه الجماعات وتدريبها ونقل الأسلحة إليها.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، فإننا ندعم عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشئت لمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت خلال النزاع المسلح في أقاليم يوغوسلافيا السابقة. وفضلا على ذلك، فإننا نؤكد مجددا على تضامننا مع البوسنة والهرسك ودعمنا لها في التزامها الراسخ بتعزيز السلام والاستقرار في البلد لصالح مواطنيها. ونحن مقتنعون بأن احترام سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي أمر أساسي لتحقيق تلك الأهداف.

وأخيرا، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى مضاعفة جهودها لبناء الثقة والعمل معا في إطار القانون الدولي، وهو أمر ضروري لإيجاد حل عادل ودائم يعود بالنفع على الأطراف والمنطقة بأسرها.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أرحب بالممثل السامي إنزكو، الممثل الدائم للبوسنة والهرسك.

ويسرنا أن المجلس قد مدد اليوم الوجود العسكري للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. إن بعثة الاتحاد الأوروبي لا تزال تضطلع بدور هام في دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك من أجل توفير بيئة آمنة ومأمونة. كما توفر البعثة بناء القدرات التي تساعد على ضمان أن تتاح للبوسنة والهرسك الأدوات التي تحتاج إليها من أجل الاستجابة للتهديدات الأمنية.

وكما سمعنا هذا الصباح، فقد واصلت البوسنة والهرسك إحراز تقدم كبير نحو تحقيق هدفها المتمثل في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس الحالة في البلد (انظر S/PV.7688). وفي أيلول/سبتمبر، تم تحقيق إنجاز آخر عندما طلب من المفوضية الأوروبية إجراء تقييم لطلب البوسنة والهرسك للحصول على العضوية. وعلى الرغم من أن أمامنا طريق طويل، فإن ذلك دليل آخر على ما يمكن أن تحققه البوسنة والهرسك عندما يتحد قادتها حول هدف مشترك. ونتمنى التوفيق للبلد وهو يواصل مسار تحقيق التكامل في الأشهر والسنوات القادمة.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك بشأن برنامجها الإصلاحي. فهذا البرنامج يوفر خارطة طريق من أجل تعزيز الإدارة العامة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن الحفاظ على الزخم في تنفيذ الخطة سيتطلب مثابرة وتصميما في مواجهة القرارات الصعبة.

وفي حين تسعى البوسنة والهرسك للحصول على العضوية في الاتحاد الأوروبي، فإننا نتطلع إلى دعم الشركاء الإقليميين والدوليين لتنفيذ خطة الإصلاح لصالح جميع مواطنيها. كما نأمل أن نشهد إحراز تقدم سريع في تنفيذ الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين اللازمين لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وكما سمعنا اليوم، فإن الممثل السامي قد أبلغ عن الإجراءات التي تتخذها البوسنة والهرسك التي تتحدى بصورة مباشرة سلطة مؤسسات الدولة القضائية والاتفاق الإطاري العام للسلام، بما في ذلك إجراء استفتاء يتعارض مع الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية. وهذه الأنشطة تزعزع الاستقرار وتقوض سيادة القانون. ونحث جميع الجهات السياسية الفاعلة على احترام مؤسسات الدولة والنظام الدستوري. وينبغي التعامل مع الخلافات عن طريق الحوار. ونأمل أن يتم التخلي عن الإجراءات التحريضية والمثيرة للانقسام وأن يختار القادة التركيز على ما يمكن تحقيقه من خلال العمل معا بصورة بناءة. كما يعمل الخطاب المثير للانقسام على تقويض جهود المصالحة. وبعد أكثر من عقدين مما قامت به اتفاقات دايتون للسلام بإنهاء النزاع المدمر، تظل المصالحة الحقيقية مشروعا غير مكتمل.

ونأمل أن يتمكن جميع الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك من تجاوز نقاط الاختلاف بينهم والتركيز على الوفاء بتطلعات جميع مواطنيهم لتحقيق الاستقرار والازدهار. فوجود مجتمع متحد وشامل للجميع سيؤدي في نهاية المطاف إلى جعل البلد أقوى وأكثر استقرارا وسيحسن رفاه جميع الشعوب. وهذا هو المستقبل الذي نود أن نشهده في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السنغال.

في البداية، أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على الإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها. ويرحب الوفد السنغالي باعتماد القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) بالإجماع.

ولقد مضى أكثر من ٢٠ عاما منذ التوقيع على الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، اتفاق دايتون – باريس للسلام. وتواصل البوسنة والهرسك، على الرغم من استمرار بعض العثرات، مسيرتها الثابتة صوب إعادة التوحيد وبناء الدولة. وسوف يركز بيان الوفد السنغالي على جميع الابعاد السياسية والاقتصادية والمؤسسية والأمنية للحالة في البوسنة والهرسك.

على الصعيد السياسي، تم إحراز تقدم بالتأكيد. فمن ناحية، شهدنا بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه نشر نتائج التعداد السكاني الذي كان جاريا منذ عام ٢٠١٣. ومن ناحية أخرى، جرت الانتخابات المحلية بتاريخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر في جميع أنحاء الإقليم، باستثناء، للأسف، مدينة موستار. ويجب أن نقرّ بأن الأشهر الستة الماضية اتسمت أيضا بعودة ظهور بعض التوترات بين المجتمعات البوسنية والكرواتية والصربية.

واتفاق دايتون – باريس للسلام، الذي أنهى إحدى أكثر الحروب المروعة في قلب أوروبا، يبدو هشا اليوم، إن لم نقل عرضة للخطر، بسبب الاستفتاء الذي نظمته جمهورية صربسكا في ٢٥ أيلول/سبتمبر. لقد حذّرنا من الاستفتاء. فإجراء هذا الاستفتاء يشكل تحديا إضافيا يتعلق بتنفيذ التهديدات بالانفصال الذي أعلنته جمهورية صربسكا – ونذكّر المجلس

بأنه يشكك فعلا في صلاحية المحكمة الدستورية ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، فضلا عن صلاحية الممثل السامي والقرارات التي يتخذها.

ويرى وفدي أن خطوة كهذه تقوض العمل المتعلق بالبناء الوطني في البوسنة والهرسك، الأمر الذي يتطلب بدلا من ذلك تجديد الالتزامات بتعزيز الهيكل المؤسسي المنصوص عليه في اتفاقات دايتون – باريس، وجوّ الهدوء، والحوار الصريح بين جميع مكونات الدولة، بالترافق مع احترام الدستور والقوانين.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، شهدت البوسنة والهرسك تقدما اقتصاديا يبعث على التشجيع. وفي تموز/يوليه، تم اعتماد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، أعقبه في ٢٣ آب/أغسطس اعتماد آلية التنسيق للاتحاد الأوروبي. ولقد استفاد البلد أيضا من الدعم والمساعدة من صندوق النقد الدولي، الذي قرر تخصيصه بمبلغ ٥٥٠ مليون يورو لفترة ثلاث سنوات. كما تحققت زيادة ملحوظة في النشاط الاقتصادي للبوسنة والهرسك خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠١٦، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وانخفض معدل البطالة إلى ٤,٧ في المائة عام ٢٠١٤ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، شهد العجز التجاري تراجعا بنسبة ٤,١ في المائة، والإنتاج الصناعي زيادة بنسبة ٤ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٥. وتم توطيد هذا التقدم بمساعدة مستمرة من المجتمع الدولي، مع إعطاء الأولوية لاتساق التنمية والاستقرار ورفاه السكان من أجل المساهمة في التخفيف من هشاشة الحالة في البوسنة والهرسك وفي المنطقة.

وعلى الصعيد المؤسسي، يؤكد الوفد السنغالي من جديد دعمه للممثل السامي، ويشجع جميع الأطراف على التعاون معه. وهذا الأمر يتعلق بالحفاظ على سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، فضلا عن استقلالها السياسي، على النحو الذي يضمنه الاتفاق الإطاري العام للسلام، ودستور البلد، والقانون الدولي. ومن هذا المنطلق، يدعو الوفد السنغالي جميع المجموعات العرقية الثلاث إلى التعاون بشكل أوثق، ومن ثم اعتماد إرادة مشتركة لضمان إيجاد دولة مستقرة وقوية ومزدهرة يمكنها أن تأخذ مكانها الصحيح بين أمم العالم.

وانطلاقا من هذه الروح، يشيد وفد بلدي بقرار المجلس الذي يمدد لفترة ١٢ شهرا ولاية قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي، قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات، عملية ألثيا. وكما يؤكد التقرير (S/2016/911، المرفق) الصادر عن الممثل السامي للبوسنة والهرسك، فإن وجود بعثة عسكرية للاتحاد الأوروبي في البلد ذات ولاية تنفيذية لا يزال هاما لأنه يتيح لمكتبه والمشاركين الآخرين من المجتمع الدولي بالاضطلاع بولاياتهم وطمأنة المواطنين من جميع الفئات العرقية بشأن سلامة بيئتهم وأمنها.

ومكافحة الإرهاب هي التحدي الذي يجب على البوسنة والهرسك التصدي له بتبصر، وذلك في سياق عودة المقاتلين الأجانب وتدفقات المهاجرين المعقدة التي تشكل خطرا إضافيا على الأمن في البلد وفي المنطقة بأسرها. وغني عن القول إن النتائج الملموسة لا يمكن إحرازها والحفاظ عليها في هذا الكفاح دون تعزيز التعاون والحوار الذي لا غنى عنه على جميع المستويات في ما بين السلطات التابعة لمختلف مكونات الدولة.

وتدعو السنغال المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك من أجل زيادة القدرة على الصمود في وجه الصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية، هذه القدرة التي ينبغي أن تشمل أيضا دعم بناء قدرات قوات الشرطة والدفاع في البلد كي يتسنى لها التغلب على أوجه القصور الاستراتيجية والتشغيلية في سياق بقاء تهديد الإرهابيين الملحّ.

وأخيرا، أود أن أشجع المجتمع الدولي، أولا وقبل كل شيء المجلس، على مواصلة التزامه والمستوى الحالي من التعاون في نهجه تجاه حالة البوسنة والهرسك، بغية مساعدة البلد على السير في الاتجاه الإيجابي الذي أظهره خلال العقدين الماضيين.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد فوكاسينوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أتمنى لكم ولوفدكم كل النجاح. إننا نرحب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، ونحن أخذنا علما بتقريره (S/2016/911، المرفق) عن الحالة في البوسنة والهرسك، الذي يشمل الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وترحب البوسنة والهرسك باتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦)، الذي يمدد ولاية قوة حفظ السلام في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي، عملية ألثيا، لسنة واحدة. ومن المهم التشديد على أن البوسنة والهرسك، بوصفها البلد المضيف، تقيم علاقة محترمة ومثمرة من التعاون مع عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجال بناء قدرات قواتها المسلحة وتدريبها، الأمر الذي يساهم في تعزيز الملكية الوطنية.

إن الحالة في البوسنة والهرسك بقيت سلمية وهادئة لفترة طويلة من الزمن. وقد ظهر ذلك بصورة منتظمة في تقارير بعثة عملية ألثيا، وكذلك في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وبعثة عملية ألثيا مكلّفة بدعم تنفيذ الجوانب العسكرية من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك، وكفالة الامتثال لتنفيذ المرفقين ١ - ألف و ٢ من الاتفاق. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أعيد تشكيل بعثة عملية ألثيا كي تتوافق مع الحالة على أرض الواقع، في حين أن التركيز الرئيسي للبعثة تحوّل من القيام بأنشطة الردع وتوفير بيئة مأمونة وآمنة إلى بناء القدرات والتدريب.

ولقد قطعت البوسنة والهرسك شوطا طويلا من كونها مستهلكة للأمن إلى بلد مساهم بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبالتالي توفير الضمانة للسلم والأمن الدوليين.

اليوم يشارك العسكريون وأفراد الشرطة من البوسنة والهرسك في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر أجريت الانتخابات المحلية الديمقراطية ذات المصداقية في أجواء سلمية في البلد. يمارس المواطنون في جميع أنحاء البوسنة والهرسك حقوقهم الديمقراطية وانتخبوا أعضاء المجالس البلدية ومجالس المدن فضلا عن رؤساء البلديات. كانت نسبة إقبال الناخبين مرتفعة نسبيا. إذ مارس نحو ٥٤ في المائة من المواطنين المؤهلين حقهم في الإدلاء بصوتهم.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، من المهم التأكيد على أن اقتصاد البوسنة والهرسك شأنه شأن اقتصادات أخرى في المنطقة قد تأثر جراء التباطؤ الاقتصادي العالمي. لكن بيانات الاقتصاد الكلي تظهر أيضا نموا مطردا في اقتصاد البوسنة والهرسك في النصف الأول من عام ٢٠١٦. ومقارنة مع النصف الأول من عام ٢٠١٥، نما الاقتصاد بنسبة تزيد على ٢ في المائة. وفي الوقت نفسه زادت الصادرات بنسبة ٣ في المائة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت البوسنة والهرسك تقدما ملحوظا في تنفيذ خطة الإصلاح وواصلت بذل الجهود القوية الرامية إلى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية، ولا سيما تلك الإصلاحات اللازمة للاندماج في

الاتحاد الأوروبي. وقد قامت سلطات البوسنة والهرسك على جميع المستويات بتنسيق جهودها لكفالة أن الإطار القانوني والمالي موات للاستثمار الأجنبي وهو أمر حاسم الأهمية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة.

وبدعم من رئاسة البوسنة والهرسك وقعت المفوضية الأوروبية والبوسنة والهرسك البروتوكول المتعلق باعتماد اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. وبعد انضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي أصبح اعتماد الاتفاق مسألة معلقة بالنسبة للبوسنة والهرسك من حيث مسارها نحو التكامل الأوروبي. وعلاوة على ذلك اعتمدت البوسنة والهرسك آلية تنسيق الاندماج الأوروبي. وبشكل أكثر تحديدا، قام مجلس وزراء البوسنة والهرسك باتخاذ القرار المتعلق بنظام تنسيق عملية الاندماج الأوروبي في البوسنة والهرسك، الذي ينشئ نظاما للتنسيق المؤسسي والتشغيلي فضلا عن طرائق التنسيق فيما بين مؤسسات البوسنة والهرسك على مستويات مختلفة فيما يتعلق بعملية الاندماج الأوروبي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لقرار مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر، الذي طلب من المفوضية الأوروبية أن تقدم رأيها بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وهذا القرار يمثل معلما رئيسيا بالنسبة للاندماج الأوروبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت البوسنة والهرسك والمفوضية الأوروبية على اتفاق انتساب البوسنة والهرسك لبرنامج القدرة التنافسية للمؤسسات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وسيمكن هذا الاتفاق البوسنة والهرسك من المشاركة في برنامج القدرة التنافسية ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الاقتصاد والبيئة العامة للأعمال التجارية.

وتعزيز التعاون الودي والبناء فيما بين بلدان المنطقة في المجالات ذات الاهتمام المشترك هو أحد الأولويات الرئيسية للبوسنة والهرسك. وآفاق الاندماج الأوروبي لا تزال من أهم عوامل الاستقرار الإقليمي في غرب البلقان، الذي تواصل دوله، في إطار عملية برلين، تعميق التعاون في مجالي النقل والطاقة بوصفهما أهم مجالات النمو الاقتصادي.

ولا تزال البوسنة والهرسك تجري محاكمات عن جرائم الحرب في محاكمها المحلية. ونكرر أن مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي أمر حيوي للبوسنة والهرسك بوصفها دولة متعددة القوميات تتسم بالتعقيد. وفي ذلك الصدد، فإن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة جرائم الحرب بغض النظر عن الأصل القومي أو الديني للجناة أو الضحايا أمر أساسي لتحقيق المصالحة والاستقرار على المدى الطويل.

يشكل الإرهاب وتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف أحد أهم التحديات الأمنية على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية. وتواصل البوسنة والهرسك الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ووفقا لأحكام القانون الجنائي المعدل، لا تزال البوسنة والهرسك تحاكم الأفراد المتورطين في القتال بالنيابة عن الإرهابيين والمنظمات شبه العسكرية وكذلك الذين ييسرون تجنيد المقاتلين الإرهابيين.

وما انفكت مؤسسات البوسنة والهرسك القضائية والأمنية تنفذ استراتيجيتها المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب. ومن المهم التأكيد على أن الاستراتيجية، إلى جانب التدابير الأمنية، تشمل الأنشطة الوقائية لمنع تغذية نزع التطرف التي اضطلعت بها الجهات الوطنية صاحبة المصلحة مثل الطوائف الدينية والمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت البوسنة والهرسك أيضا تقدما في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد وغسيل الأموال.

ولا تزال تدفقات اللاجئين والمهاجرين في البلقان تشكل تحديا لدول المنطقة ومؤسساتها. ونرى أن الإجراءات المنسقة

والمستفيضة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة في بلدان المنشأ على المستوى العالمي هي وحدها يمكن أن تحقق حلا مرضيا لأزمة المهاجرين. وبالرغم من أن البوسنة والهرسك لم تتعرض لضغط مباشر جراء حركة المهاجرين الكبيرة في أنحاء أراضيها، أود أن أؤكد أن مؤسساتها اتخذت مجموعة من التدابير الشاملة للاستجابة في حالة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين، بما في ذلك تدابير في المجالين الإنساني والأمني. وقد اعتمدت البوسنة والهرسك استراتيجية في مجال الهجرة واللجوء فضلا عن خطة عمل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وتحدد هذه الصكوك سياسة البوسنة والهرسك في مجال الهجرة واللجوء وفقا لأعلى المعايير الأوروبية والدولية.

وأخيرا نود أن نعرب عن استعداد سلطات البوسنة والهرسك لمواصلة عملها لكفالة مستقبل أفضل وأكثر ازدهارا لمواطنيها. وفي الوقت نفسه نود أيضا أن نعرب عن امتناننا للشركاء الدوليين على دعم البوسنة والهرسك على هذا الطريق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي أليدا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة. وتؤيد البلدان المرشحة للانضمام تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وألبانيا، فضلا عن أوكرانيا هذا البيان.

ونشكر مجلس الأمن على اتخاذ القرار ٢٣١٥ (٢٠١٦) بالإجماع بتجديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك لمدة عام. وأشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بالممثل السامي فالنتين إنزكو مرة أخرى في المجلس وأؤكد له دعم الاتحاد الأوروبي المستمر. كما أرحب بالممثل الدائم للبوسنة والهرسك وأشكره على بيانه.

إن عام ٢٠١٦ هو عام هام للغاية بالنسبة لإمكانية انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. في ١٥ شباط/فبراير، قدمت رئاسة البوسنة والهرسك طلبا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي أن يطلب رأي المفوضية في طلب العضوية هذا. هذا القرار يمثل معلما هاما لاندماج البوسنة والهرسك الأوروبي. ويأتي عقب الجهود المشتركة لقيادة البلد على جميع المستويات مما يدل على التزامها بالإصلاحات والاستجابة لطلب المواطنين للتغيير والاقتراب من الاتحاد الأوروبي.

لقد أظهرت البوسنة والهرسك التزاما جادا واستعدادا لاتخاذ قرارات سياسية صعبة من أجل تنفيذ خطة الإصلاح بصورة مجدية ومجموعة طموحة من الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية وفي مجالي سيادة القانون والإدارة العامة.

وبالتعاون مع شركائنا الدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، قدمنا حوافز واضحة للمضي قدما بإصلاحات قوانين العمل، ونظام المعاشات التقاعدية والأنظمة المصرفية، فضلا عن التحسينات الطويلة الأجل لمناخ الأعمال التجارية في البوسنة والهرسك. وفي الوقت الراهن، يُظهر اقتصاد البوسنة والهرسك إمكانات لتحقيق النمو في فترة الثلاث إلى الأربع سنوات المقبلة.

ومن الضروري الإبقاء على الزخم فيما يتعلق بكل من الإصلاحات الفعالة وعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. والمراحل المقبلة ستكون صعبة بنفس القدر. ستدخل خطة الإصلاح في مرحلتها الثانية، حيث لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحسين المناخ السياسي في البلد، ومسائل سيادة القانون والإدارة العامة. إن رد سلطات البوسنة والهرسك على القائمة الشاملة للأسئلة التي أعدتها المفوضية الأوروبية سيوفر الأساس لتقييم طلب عضوية البلد وقدرته على الوفاء بالمعايير

التي وضعها المجلس الأوروبي في كوبنهاغن عام ١٩٩٣ وبشروط عملية تحقيق الاستقرار والانتساب.

وهذه السنة أيضا هي سنة انتخابات للبوسنة والهرسك. وعلى الرغم من أن الانتخابات المحلية المعقودة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر قد جرت على نحو منظم عموما، فإنها للأسف أبرزت الانقسامات والتحديات السياسية المستمرة التي يمكن أن تقوض الاستقرار في البلد. وينبغي لسلطات البوسن والهرسك أن تحقق بدون أي تأخير في المخالفات وحوادث العنف المعزولة التي وقعت. ومرة أخرى، فإن الانتخابات في موستار لم تتم بسبب الخلافات بشأن الاحتياجات الانتخابية.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لعقد استفتاء غير قانوني على مستوى الكيان بشأن يوم جمهورية صربسكا، الأمر الذي ينتهك قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر. فقد تسبب الاستفتاء في توترات لا داعي لها وتحدى سيادة القانون. كما أن إجراءً من هذا القبيل يحول الانتباه عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الناس في جميع أنحاء البوسنة والهرسك يوميا. ويشجع الاتحاد الأوروبي جميع الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسات في البوسنة والهرسك على حل هذه المسألة من خلال الإجراءات القانونية المرعية والحوار البناء وفي حدود الإطار الدستوري القائم. ويحث الأطراف على أن تتقيد، وفقا لاتفاق السلام، بالتزامها بالتعاون التام مع جميع المؤسسات المشاركة في تنفيذ التسوية السلمية، على النحو المبين في اتفاق السلام، بما في ذلك المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. كما يشير بصورة أعم إلى أنه بموجب اتفاق السلام، تتألف البوسنة والهرسك من كيانين قائمين من الناحية القانونية بحكم دستور البوسنة والهرسك، الذي لا يسمح لأي من الكيانين بالانفصال.

وستكون السنة المقبلة سنة خالية من الانتخابات في البوسنة والهرسك، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الأطراف على حل المسائل العالقة التي تشكل تحديا لاحترام حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية، والشروع في المزيد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وتعميقها أكثر. وعلاوة على الضرورة العامة لضمان مواصلة تنفيذ الإصلاحات المعتمدة وبناء سجل متين، فإن أحد المجالات التي تحتاج إلى التركيز القوي في الفترة المقبلة هو سيادة القانون، بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، ومعالجة أي أوجه قصور متبقية في السلطة القضائية وضرورة عدم تسييسها، ونزاهتها، واستقلالها، بما في ذلك المحاكمة على جرائم الحرب. وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الحالات التي وقعت مؤخرا حيث جرى تمجيد الأشخاص المدانين بارتكاب أخطر الجرائم ضد الإنسانية. وتقع على عاتق جميع القادة السياسيين والمؤسسات في البوسنة والهرسك مسؤولية تقييم الأحداث التي وقعت خلال الحرب بأمانة، توخيا للحقيقة والمصالحة وبناء مستقبل سلمي.

أود أيضا أن أشجع سلطات البوسنة والهرسك على العمل من أجل تنفيذ أحكام المؤسسات القضائية، ولا سيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك والأحكام ذات الصلة، فضلا عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، الذي سيكون عاملا هاما في المضي قدما بجدول أعمالها الأوروبي وسيسهم في إقامة مجتمع ديمقراطي وجيد الأداء حيث تُكفل المساواة بين جميع المواطنين والشعوب التأسيسية للبوسنة والهرسك.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلداً ذا سيادة وموحداً. وسيواصل الاتحاد الأوروبي استخدام جميع الأدوات المتاحة من أجل دعم استقرار البوسنة والهرسك وتقدمها. ولئن ظلت الحالة الأمنية العامة هادئة ومستقرة نسبيا، فإن الاستقرار لم يترسخ تماما بعد. يرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار وجود

عملية ألثيا، التي تحتفظ بالقدرة على الإسهام في قدرة سلطات البوسنة والهرسك على الردع إذا استدعت الحالة، مع التركيز على بناء القدرات والتدريب. وفي هذا الصدد، وكجزء من مجمل استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه البوسنة والهرسك، يؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده في هذه المرحلة للحفاظ على الدور العسكري التنفيذي لعملية ألثيا من أجل دعم سلطات البوسنة والهرسك في المحافظة على بيئة آمنة ومأمونة، بموجب ولاية مجددة من الأمم المتحدة.

ودعا الاتحاد الأوروبي ممثلته السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية إلى تقديم استعراض استراتيجي في خريف العام المقبل، كأساس لإجراء مناقشة داخلية في إطار الاتحاد الأوروبي بشأن الخيارات المتاحة لمستقبل العملية، مع الأخذ في الاعتبار ما تحرزه البوسنة والهرسك من تقدم في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومراعاة الحالة الأمنية على أرض الواقع.

وإذ يستمر تعزيز استقرار البلد، ويتم إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات وعلى مسار الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى مواصلة المناقشة، في المحفل المناسب، مع المجتمع الدولي بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي سلطات البوسنة والهرسك إلى تحقيق الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وفي الختام، على مدى العقدين اللذين ناقش خلالهما المجلس الحالة في البوسنة والهرسك، شهدنا تقدما كبيرا في البلد في جميع الميادين: الاستقرار والديمقراطية والأمن والتنمية الاقتصادية والاندماج في الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه من حيث تحسين الحياة اليومية لمواطني البوسنة والهرسك والمصالحة بين المواطنين، فضلا عن السلوك المسؤول من جميع أعضاء القيادة السياسية في البلد.

ولكننا نعتقد أن التقدم الذي يحققه البلد في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي سيحفز المصالحة وحل المسائل المزمنة، ومعالجة الطلبات الملحة الموازية للإصلاحات الشاملة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد فوييتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إن الاستقرار الإقليمي وتطوير التعاون الشامل مع جيران جمهورية صربيا لا يزالان يمثلان أولويتي سياستها الخارجية. وفي هذا الصدد، بلدي يرى البوسنة والهرسك بوصفها شريكا ثنائيا رئيسيا في مواصلة سياسة المصالحة والتعاون الإقليمي في البلقان. إن جمهورية صربيا والبوسنة والهرسك جزآن من نفس عملية توسيع الاتحاد الأوروبي والانضمام إليه، ونحن نرحب ونشيد بكل خطوة إلى الأمام تخطوها جارتنا في هذا الاتجاه، حيث إننا نرى أن تعزيز التعاون الإقليمي في غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا من جميع جوانبه هو أقرب المسالك لعضوية الاتحاد. والإمكانات لهذا التعاون متعددة وكثيرة، لا سيما وأن الخطط والرؤى المتعلقة بالسياسات لمستقبل البلدين متبادلة، وأحيانا حتى متطابقة.

وما فتئ اتفاق دايتون للسلام، الذي أنهى النزاع المأساوي في البوسنة والهرسك قبل نحو ٢٠ عاما، الركن الأساسي لتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين. ووقعت جمهورية صربيا على الاتفاق وهي أحد الأطراف الضامنة له. ويكتسي التقيد بنص الاتفاق وروحه الأهمية نفسها التي كانت له في كل هذه السنوات. وفي نهاية المطاف، لن نتمكن سوى باحترام الاتفاق وتنفيذ أحكامه بدقة من تحقيق المصالحة الحقيقية والسلام والاستقرار، واستطراد، حياة أفضل للشعوب في البوسنة والهرسك وفي جمهورية صربيا على السواء.

إن احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول من أهم مبادئ القانون الدولي، وهو من السمات المعيارية في العلاقات

الدولية. وفي منطقة من سوء طالعها أنها ظلت تمزقها الحروب والنزاعات العرقية والاضطرابات السياسية في الماضي غير البعيد، فإن تلك المبادئ والمستقبل تكتسي أهمية خاصة. ولذلك دأبت جمهورية صربيا، وهي جار مباشر وشريك للبوسنة والهرسك، على الالتزام بقوة باحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وعززت وشجعت التعاون الوثيق وعملت باستمرار على إرساء أواصر الصداقة وبناء الثقة المتبادلة، وهو أمر لن يفيد العلاقات بين البلدين فحسب، بل أيضا يقربنا أكثر إلى أسرة الدول الأوروبية: الاندماج والعضوية في الاتحاد الأوروبي.

ولكن لا تكون الأمور سالكة دائما بدون عوائق. وفي الأشهر الأخيرة، هبت رياح التغيير السياسي على دولة البوسنة والهرسك فوجهت رسائل كنا نعتقد أنها تنتمي إلى الماضي. وعطلت العلاقات فيما بين الشعوب التأسيسية للبوسنة والهرسك وكياناتها بدون داع ولم يكن النهج البناء الذي كنا جميعا نتوقعه باديا للعيان. بيد أن جمهورية صربيا، تماما كما فعلت دائما في الماضي، بذلت كل ما في وسعها لتحقيق استقرار الحالة، وتهدئة الخواطر السياسية وتجاوز الخلافات السياسية سعيا للاتفاق على هدف واحد بالغ الأهمية – وهو المحافظة على السلام وإحراز التقدم وضمان مستقبل أفضل لشعوب جمهورية صربيا والبوسنة والهرسك. وفعلت ذلك مع الاحترام الصارم لسيادة جارتها وسلامتها الإقليمية، ولكيلا يفوت ذلك المسعى على انتباه المجلس، فقد تم الاعتراف به على نطاق واسع.

ومنذ التوقيع على اتفاق دايتون للسلام، أُثبت مرارا وتكرارا أن أفضل سبيل لمعالجة وتسوية المسائل الداخلية المعلقة ومواضيع الخلافات فيما بين الشعوب التأسيسية والكيانات في البوسنة والهرسك هو الحوار والاتفاق. ويرى بلدي، إن إحدى تلك المسائل هي الاحتفال بيوم استقلال جمهورية صربسكا. ولذلك نؤيد الحوار الفعال باعتباره أفضل وسيلة لإيجاد حلول مقبولة وقابلة للتطبيق – حوار ينطوي على استعداد جميع الجوانب على الاحترام والتفاهم المتبادل. وذلك يخدم أفضل مصالح شعب البوسنة والهرسك، وهو السبيل الوحيد لاندماج البلد في المنظمات الكبرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

وبوصفها أحد البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، شرعت جمهورية صربيا في عملية التفاوض واضطلعت بإجراء الإصلاحات ذات الصلة. وهي تعتبر الإصلاحات أولويات السياسة العامة، ولكنها مع ذلك، تدعم جيرانها في الأنشطة الخاصة بهم، إيمانا منها بأنها ستحقق إندماج تلك البلدان، فضلا عن كامل منطقة البلقان الغربية، في الاتحاد الأوروبي. وتحقيقا لتلك الغاية، ترحب جمهورية صربيا بقرار الاتحاد الأوروبي الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر بقبول طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها داخل البلد للترتيب لإنشاء آليات للتنسيق في إطار عملية التكامل الأوروبي. ونحن على استعداد لتكثيف تعاوننا مع البوسنة والهرسك في أي مجال توجد فيه شروط رسمية، بما في ذلك مذكرة تفاهم ذات صلة وخطة عمل. وأود أن أشير إلى أنه تطور تعاون مستمر في إطار البرامج الإقليمية التي تمولها أداة أموال قبل الانضمام.

وباشرت منطقة البلقان الغربية بصورة لا رجعة فيها السير على الطريق المؤدي إلى تحقيق المصالحة والاستقرار والتكامل والاندماج الأوروبي على وجه الخصوص. بيد أن ما نحتاج إليه الآن، ربما أكثر من أي وقت مضى، هو بناء الثقة المتبادلة فيما بين الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك وكياناتها. فالبلد موطن لعدد كبير من الصرب، ونتوقع بنية صادقة ونأمل أن يتعاونوا مع مواطنيهم البوشناق والكروات بشكل أوثق ومكثف بصورة أكبر من أي وقت مضى. وانطلاقا من اتفاق دايتون، تواصل صربيا علاقات شفافة وتطورها وتعمقها

مع جمهورية صربسكا، في حين تسعى على الدوام إلى إقامة وتوسيع التعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك أيضا. وفي ذلك السياق، يكتسي بناء الثقة وتعزيز التفاهم فيما بين شعوب البوسنة والهرسك وكياناتها أهمية قصوى لعملها معا واتخاذ القرارات المشتركة الرامية إلى تحقيق حياة أفضل لجميع مواطني ذلك البلد.

وعملت جمهورية صربيا بدأب دائما على إقامة اتصالات أفضل وتعزيز الحوار السياسي مع البوسنة والهرسك، باعتبارها الأدوات الأساسية لإقامة علاقات إيجابية بين البلدين. وتحقيقا لتلك الغاية، قام العديد من مسؤولي الدولة أو الحكومة من جمهورية صربيا بزيارة البوسنة والهرسك أو استضاف كل واحد منهم نظيره.

وفي ٢٩ أيار/مايو، حضر رئيس جمهورية صربيا مؤتمر قمة عملية بردو – بريوني في سراييفو ومؤتمر قادة الأعمال التجارية الـ ١٠٠ في جنوب شرق أوروبا في اليوم السابق. وخلال الزيارة، جدد رئيس جمهورية صربيا التأكيد على الأهمية التي توليها جمهورية صربيا لتعزيز التعاون الإقليمي والعلاقات، ولا سيما مع البوسنة والهرسك، في حين أعرب الجانبان عن استعدادهما للإعداد لزيارة رسمية يقوم بها الرئيس الصربي إلى سراييفو.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ،قال رئيس الوزراء الصربي حينما كان يتكلم في نيويورك إلى جانب عمدة سريبرينيتشا إلى الفريق المعني بالمصالحة في منطقة غرب البلقان بعد مرور ٢٠ عاما على اتفاق دايتون الذي نظمته مؤسسة كلينتون، إننا بحاجة إلى بعضنا البعض وإنه يتعين علينا أن نعيش معا وليس كل واحد منا إلى جانب الآخر. وأضاف رئيس وزراء جمهورية صربيا أنه غير ذلك سيشعر بالقلق حيال مستقبل منطقة البلقان الغربية.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، قام رئيس البرلمان في جمهورية صربيا بزيارة إلى البوسنة والهرسك، في حين قاد النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، الوفد الصربي إلى اجتماع وزاري لمبادرة أوروبا الوسطى في بانيا لوكا في ١٦ حزيران/يونيه. كما زار وزير خارجية البوسنة والهرسك بلغراد في ٢٦ تموز/يوليه.

وتقليديا، ظلت البوسنة والهرسك أحد أهم شركاء جمهورية صربيا في مجال التجارة الخارجية. وكلا البلدين يهتمان للغاية ببناء وإعادة بناء الهياكل الأساسية وهما بصدد بناء جسر على نهر درينا بين ليوبوفييا في صربيا وبراتوناك في البوسنة والهرسك ، وفي الوقت نفسه يستمر العمل في إنشاء مشاريع لتوليد الطاقة على ذلك نهر. كما يجري تكثيف التعاون بين صربيا والبوسنة والهرسك في ميدان المشاريع المشتركة. وعقد اجتماع لجنة التجارة الثلاثية لجمهورية صربيا والبوسنة والهرسك وتركيا ومنتدى الأعمال التجارية المرافق في أنقرة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وافتتح مكتب مشترك للتجارة والسياحة لجمهورية صربيا والبوسنة والهرسك في اسطنبول في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

ويعد التقريب بين الشعوب والربط بين المناطق واقتصاداتها أهم مهمة تضطلع بها جمهورية صربيا لتعزيز منطقة البلقان الغربية. إنني واثق ومؤمن بأن البوسنة والهرسك، فضلا عن غيرها من جيران جمهورية صربيا، على اتفاق بأن علينا أن نواصل العمل على تحقيق النتائج. وقطعنا التزاما بتحسين التعاون الإقليمي وباتخاذ تدابير لإنشاء العديد من المشاريع، ولا سيما في مجالات الهياكل الأساسية، والنقل، والطاقة. وإلى جانب التزام بلدي بتحقيق السلام والمصالحة والاستقرار والتعاون، فإن هذه البلدان ستساعدنا على تعزيز أواصر الصداقة وحسن الجوار وتسهيل رحلتنا نحو التكامل الإقليمي وعبر الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أيضا أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد إنزكو، على تقريره الهام (S/2016/911، المرفق) وعلى أعماله القيمة.

وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

وبوصف كرواتيا إحدى الدول الموقعة على اتفاق دايتون للسلام، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة تجاه البوسنة والهرسك. وتتحمل كرواتيا، بوصفها الجار الأوروبي المباشر للبوسنة والهرسك، مسؤولية خاصة تجاه الكروات بوصفهم إحدى الشعوب المؤسسة، والذين ستتيح مساواتهم المؤسسية الحقيقية مع الشعبين الآخرين وجميع المواطنين، المزيد من الكفاءة الوظيفية والاستمرارية والكفاءة، وبالتالي، المزيد من الاستقرار في البوسنة والهرسك.

وبالتالي، تشكل العلاقات مع البوسنة والهرسك إحدى أولويات السياسة الخارجية، ويمثل اندماجها في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي هدفا استراتيجيا لجمهورية كرواتيا. وقد ظهر ذلك بوضوح من واقع كون البوسنة والهرسك أول بلد زاره رئيس وزراء كرواتيا الجديد، بعد توليه منصبه. ويسهم تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار في البوسنة والهرسك، في استقرار جنوب شرق أوروبا وكذلك في استقرار الاتحاد الأوروبي ككل.

إن المنظور الأوروبي والأوروبي الأطلسي للبوسنة والهرسك هدف ستواصل كرواتيا دعمه بقوة. ونرى أن مستقبل البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يمثل أفضل حافز لمعالجة المسائل العالقة الداخلية وكذلك كضمانة للمزيد من الديمقراطية، وتعزيز المؤسسات، وحرية وسائط الإعلام والقضاء المستقل.

ونرحب باستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي خلال شهر أيلول/سبتمبر، الذي كلف المفوضية بإبداء رأي في طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وهذا معلم تاريخي هام بالنسبة للبوسنة والهرسك، لأنه يؤكد من جديد التزامها بعملية التكامل الأوروبي، بما في ذلك القيم والمعايير الأوروبية. وهذا التطور الهام هو نتاج للعمل الشاق لسلطات البوسنة والهرسك والتزامها، ونحن نشيد بها على ذلك.

وقد اتخذت خطوات إلى الأمام فيما يخص القوانين ذات الصلة بخطة الإصلاح، التي اعتمدت على مستوى كل من الدولة والكيان. ويجب استدامة مصداقية واستمرارية الإصلاحات على نحو يصب في مصلحة جميع المواطنين، والدولة نفسها والاستقرار الإقليمي.

ويكتسي الاتفاق المتعلق بآلية التنسيق الذي أبرم في شهر تموز/يوليه، أهمية كبيرة من أجل مصداقية تنفيذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وفي وقت لاحق، المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. إن كرواتيا تتطلع إلى وضع اللمسات الأخيرة على عملية تكييف اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بالتعجيل بالتوقيع عليه والتطبيق المؤقت للبروتوكول.

ويمكن القول إن نهج الاتحاد الأوروبي الجديد قد أثبت فعاليته ويؤتي نتائجه الأولية. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد البوسنة والهرسك على التخلص من حالة الجمود، وجعل البلد يتجه إلى المرحلة التالية في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي.

وقد استثمرنا الكثير في استقرار البوسنة والهرسك، وفي تعزيز خطة الاتحاد الأوروبي من خلال جميع صكوك الاتحاد

الأوروبي، بما في ذلك عن طريق الممثل الخاص وعملية ألثيا التي تنفذها قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. ومن المهم بالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يظل مشاركا بنشاط في الحفاظ على السلامة والأمن في البوسنة والهرسك؛ ولهذا السبب، نؤيد تمديد الولاية التنفيذية لعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، وإسهامها الجوهري.

ولكي تتمكن البوسنة والهرسك من معالجة جميع التحديات التي ستواجهها في المرحلة التالية من عملية الاندماج الأوروبي بنجاح، يجب وضع جميع الأدوات والسياسات الأوروبية تحت تصرفها. وستقوم كرواتيا من جانبها، بإتاحة الخبرات والدراية الفنية لعملية انضمامنا.

إن التقدم المحرز على المسار الأوروبي لم يعكس التطورات الداخلية. بل على العكس من ذلك، فإن بعض الديناميات السياسية الداخلية تبعث على القلق. لقد قلنا ذلك من قبل وسوف نقول مرة أخرى بأن الاستفتاء الذي أجري في جمهورية صربسكا يتعارض مع قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، ويقوض استقرار البلد. وتشكل هذه الأنشطة تحديا للمبادئ التأسيسية لاتفاق دايتون للسلام، وهي غير دستورية وخطيرة.

وفي حين أن الانتخابات المحلية، التي جرت على العموم في جو سلمي ومنظم، كشفت الانقسامات وانعدام الثقة في بيئة يكتسي أهمية حاسمة فيها تعزيز التسامح والتعايش. وعلاوة على ذلك، فإن الحادث الذي وقع في ستولاك، ينطوي على اعتداء جسدي عنيف على أحد ممثلي اللجنة المركزية للانتخابات. وينبغي التنديد بأي عمل من أعمال العنف أو المخالفات الانتخابية بأوضح العبارات الممكنة. ونثق بأن المؤسسات المحلية ستعمل على إيجاد حلول مؤسسية للمشاكل، فضلا عن التحقيق في الأنشطة غير المشروعة وملاحقتها قضائيا.

كما نأسف لعدم تنظيم الانتخابات في موستار اقترانا بالانتخابات المحلية في بقية البلد، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نشجع على إيجاد حل لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية بشأن موستار، بحيث لا يحرم مواطنيها من حقهم في التصويت.

وتشجع كرواتيا سلطات البوسنة والهرسك على تنفيذ الحكم الصادر في قضية سيدتش وفينسي بغية المضي قدما بخطتها الأوروبية، والإسهام في إقامة مجتمع ديمقراطي حسن الأداء، يتم فيه حفظ وكفالة المساواة بين جميع الشعوب المؤسسة، ومواطني البوسنة والهرسك.

وأخيرا، يجب تعزيز سيادة القانون وحمايتها، بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، مع التصدي لجميع أوجه القصور المتبقية للقضاء. وفي هذا الصدد، يتعين أن تحظى ضرورة عدم تسييس الجهاز القضائي وضمان نزاهته واستقلاليته، لا سيما فيما يخص محاكمة جرائم الحرب، بتركيز قوي.

إن البوسنة والهرسك، وهي دولة يربطها ١ ٠٠٠ كيلومتر من الحدود البرية الطويلة مع كرواتيا والاتحاد الأوروبي، لا تزال تشكل أولوية بالنسبة لنا، ولن ندخر جهدا في مساعدة جارتنا في طريقها نحو تعزيز الاستقرار والازدهار الطويل الأجل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.